

المسائل الخلافية بين الفراء والمالقي

في كتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني

المدرس المساعد
أنفال رشاد علي
جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات

المسائل الخلافية بين الفراء والمالقي في كتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني

المدرس المساعد
أنفال رشاد علي
جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات

المقدمة:-

لا يخفى على أحد من الباحثين والدارسين في ميدان اللغة وعلومها، ما للبحث في موضوع مسائل الخلاف من أهمية كبيرة، وذلك لما يقدمه هذا الموضوع من اختلاف وتعدد في الآراء، ويدعو إلى تأمل الفكر وتدقيق النظر في أدلة وحجج كل من الفريقين؛ ولا سيما إن كان الخلاف بين عالين، كالفراء وهو للنحو الكوفي زعيم ومؤسس، والمالقي وهو من العلماء الذين أغنوا المكتبة اللغوية بهذا المصنف القيم.

ومن هنا جاء البحث في هذا الموضوع، فحاولت أولاً استقصاء آراء العالمين التي لم تكن محل اتفاق، ومن ثم النظر في حجج وأدلة كل من العالمين. ولكون البحث تنوع في علوم اللغة؛ نحوها وصرفها، جاء البحث موزعاً على مبحثين: تناول الأول مسائل الخلاف النحوية، في حين بحث الثاني مسائل الخلاف الصرفية.

ثم انتهى البحث بعدة نتائج كانت خلاصة هذا البحث.

التمهيد:-

أولاً: الفراء

ولادته ونشأته:

هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، من نحاة

الكوفة وأعلامها المبرزين^(١).

كانت ولادته في الكوفة (١٤٤هـ)، وهو من الديلم من أصل فارسي^(٢).
لقب بالفراء لعلمه ونبوغه، فهو يفرى الكلام والمحاجة ((أي يحسن تقطيعه
وتفصيله، فهو فعال من الفرى صيغة مبالغة))^(٣).

نشأ الفراء في الكوفة، ومنها تلقى ثقافته الأولى، حيث حلقات الدرس من
قراءات وحديث، فضلاً عن مجالسة الفقهاء ورواة الأشعار والأيام وأخبار
العرب^(٤).

ومن هذه البيئة التعليمية أخذ علمه الأول ليبدأ بعدها رحلة طلب علم بين
الأمصار، حتى صار الفراء إماماً من أئمة النحو.

توفي الفراء وهو في طريقه إلى مكة المكرمة سنة (٢٠٧هـ)^(٥).

ثقافته:

لقد عزم الفراء على دراسة القرآن والتبحر فيه، لذلك تراه قد اتصل بأهل
العربية، فحضر مجلس الرؤاسي في الكوفة وأخذ منه علمه الأول، ثم رحل
بعد ذلك البصرة لينهل من علومها ويستزيد، فأخذ من الخليل وشافه
الأعراب، حتى تمكن من علومها ونبغ فيها^(٦). ثم رحل الى بغداد بعد طلب
الخليفة المهدي، ليكون ملازماً ومؤدباً لهم، وهناك اتصل بالكسائي مخاصماً له
بادئ الأمر، ثم ملازماً ومصاحباً، وذلك لما رآه فيه من علم وخلق ومصاحبة،
فأخذ من هذا العالم الكثير حتى صار بعده زعيماً للنحو الكوفي^(٧).

ثم عاود الذهاب الى البصرة، حيث ذاع صيتها بشيوخها ومجالسها
ومربدها وخطبائها، فكانت محط إقبال النحاة عليها، فرأى علماءها، وسمع
محاججاتهم وخلافاتهم^(٨).

ولم تفته حلقات المعتزلة والكلاميين فيها، فأخذ من هذا العلم بطرف^(٩)

فضلاً عن ذلك فقد أقبل الفراء على معظم ثقافات عصره، كالفلك، والطب، والفلسفة. فكان بحق موسوعة علمية^(١٠).

مكانته العلمية:

نتيجة لهذه الثقافات التي يمتلكها، وما يمتلكه من حب للعربية، ورغبة منه في خدمة القرآن الكريم ولغته، كان حرياً بهذا الرجل أن يصبح ذا بصيرة نافذة، ومعرفة عميقة بالعربية، فاستحق أن تؤول اليه رئاسة النحو الكوفي.

وما تعدد الألقاب فيه إلا دلالة على نبوغه وامتلاكه زمام هذا العلم، فهو أمير المؤمنين في النحو^(١١) وهو الفراء حيث يفري الكلام من حسن تفصيل وتقطيع^(١٢) وهو إمام النحو ومقدم فيه، فهو الذي قد ((حمل العربية على الألفاظ والمعاني فبرع، واستحق التقدمة))^(١٣).

إن ما جاد به الفراء من تصانيف ودراسات ومسائل وآراء قد خدمت العربية جلّ خدمة، ف((لولا الفراء ما كانت عربية، لأنه حصنها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية، لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد))^(١٤).

تصانيفه ومؤلفاته:

إن الثقافة الواسعة التي امتلكها الفراء، وسعة علمه، قد ترجمها لنا بمؤلفات قيمة، استوعبت علمه ومعرفته وهي^(١٥):

(١) معاني القرآن: وهو الأكثر شهرة والأوفر نصيباً من الدراسة حتى يومنا هذا، وما ذلك الا لما يحويه من فائدة غنية متنوعة من علوم اللغة: نحو، صرف، صوت، تفسير، قراءات، اسباب نزول، شعر،... الخ.

(٢) كتاب البهي أو البهاء.

(٣) كتاب اللغات.

(٤) كتاب المصادر في القرآن.

(٥) كتاب الجمع والتشنية في القرآن.

(٦) كتاب الوقف والابتداء.

(٧) كتاب الفاخر في الأمثال.

(٨) كتاب آلة الكتاب.

(٩) كتاب النوادر.

(١٠) كتاب المقصور والممدود.

(١١) كتاب المذكر والمؤنث.

(١٢) كتاب الحدود.

(١٣) كتاب الأيام والليالي.

(١٤) كتاب يافع ويافعة.

(١٥) كتاب ملازم.

(١٦) كتاب حروف المعجم.

(١٧) كتاب المشكل الكبير.

(١٨) كتاب فعل و أفعل.

ثانياً: المالقي

لم تقدم لنا المصادر أخباراً وافية عن المالقي كما قدمت عن الفراء. وما جادت به المصادر من أخبار عنه هي إضاءات قليلة من حياته، وبذلك فقد أضاع التاريخ عنا الشيء الكثير عنه.

ولعل المصدر الوحيد الذي أحاط بجوانب متعددة من حياته هو كتاب (الإحاطة في أخبار غرناطة)، ويعزو الباحثون ذلك الى القرب المكاني والزمني بينهما^(١٦).

ولادته ونشأته:

هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي، وكنيته أبو جعفر^(١٧). ولد في شهر رمضان من سنة (٦٣٠هـ) في (مالقة) وهي إحدى المدن الأندلسية، من بيت معروف في الأندلس (بني راشد)^(١٨). ومنذ نشأته الأولى كان المالقي محباً للقراءة والمعرفة، حتى قيل انه انشغل بالقراءة والمطالعة عن معرفة أسباب العيش، ولعل الرواية المشهورة عنه عند طبخه قدراً دليلاً على غفلته وجهله بأسباب الحياة، حيث يروى انه طبخ قدراً فرآه ينقصه ملحاً، فأضاف وذاق قبل أن ينتظر ذوبان الملح، فرآه مازال ينقصه الملح، فأضاف وأضاف حتى صار زعاقاً^(١٩).

لم يكن المالقي ميسور الحال، فقد كان فقيراً بداية حياته، فهو مشغول عن الدنيا بالقراءة والمطالعة^(٢٠)، والملاحظ من أخباره التي وصلتنا، انها لم تذكر انه كان متصلاً بمحلقات العلم، أو كان له تردد على الشيوخ والمعلمين خلال مدة تنقله بين المدن^(٢١).

توفي المالقي في المرية سنة (٧٠٢هـ)^(٢٢).

ثقافته:

كان لاطلاعه الواسع، وشغفه بالقراءة والمعرفة أثر كبير في ثقافته، فقد أخذ بعلم العربية، والفقه، والقراءات، وعلم الكلام^(٢٣).

كذلك فإن المالقي كان يقول الشعر، غير انه لم يكن يوليه اهتماماً وعناية، لذلك فقد عرف بعدم الإجادة في شعره، ووُصف بأنه لا غث ولا سمين^(٢٤).

أما مذهبه النحوي، فلم يعرف له مذهب محدد، وإنما تراه متردداً في آرائه بين نحاة الكوفة والبصرة^(٢٥). وإن كان ذا ميل للآراء البصرية كما سيتضح في هذا البحث.

مكانته العلمية:

إن مكانة المالقي العلمية تتضح من خلال مؤلفاته، وما تحويها من علوم اللغة المتنوعة من نحو وصرف وصوت وقراءات وشعر. فهو نحوي قدير، ولغوي نافذ، عالٍ مسائل اللغة بعمق، وخاض في محاججاتها شارحاً وناقداً، مرجحاً، ومؤيداً. لذلك ترى معاصريه قد وصفوا كتابه رصف المباني بأنه المقدم في العربية ((رصف المباني أجل ما صنف ومما يدل على تقدمه في العربية))^(٢٦).

تصانيفه ومؤلفاته:

للمالقي الكثير من المؤلفات، غير أنه لم يصلنا سوى كتاب رصف المباني، وقد أشار صاحب الإحاطة إلى مؤلفاته وهي^(٢٧):

١- شرح الجزولية.

٢- شرح الكامل لأبي موسى الجزولي.

٣- شرح معرب أبي عبد الله ابن هشام الفهري.

٤- شرح الجمل الكبيرة للزجاجي.

٥- تقييد على الجمل.

٦- جزء في العروض وجزء في شواذه.

أما كتابه (رصف المباني في شرح حروف المباني) فقد أشار إليه المؤلف في كتابه هذا^(٢٨)، وكذلك كتاب (الحلية في ذكر البسملة والتصلية) أو (التحلية)

فقد أشار إليه أيضاً في كتابه رصف المباني^(٢٩).

ثالثاً: أهمية كتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني

لا يخفى على أحد من الباحثين والدارسين في هذا الميدان أهمية هذا المصنف، ومكانته العلمية. فللبحث في ميدان الحروف ومعانيها أهمية كبيرة، وذلك من خلال ما يقدمه للدرس النحوي واللغوي من مادة علمية غزيرة، تتضمنها مسائل خلاف، ومناقشات، وآراء.

ومن هنا تتضح أهمية كتاب رصف المباني، فهو يعد من أوائل المصنفات التي تناولت حروف المعاني بالشرح والتفصيل. لذلك ترى ان كتابه هذا يوصف بالرصد والشمول^(٣٠).

فالمالقي قد تناول فيه جميع حروف المعاني، مبيناً لها وموضحاً، مشيراً الى أصنافها، ومواضعها، عملها، ووظائفها، وآراء العلماء فيها، وما كان فيها من مسائل خلاف.

وهو في كل هذا تراه مؤيداً ومرجحاً لهذا، رافضاً وراداً لذلك؛ وهذا جانب من جوانب أهمية هذا الكتاب.

ومن جانب آخر ترى المالقي قد بذل في هذا المصنف جلّ جهده، وذلك من خلال تنوع علوم اللغة التي طرقها من نحو وصرف وصوت وقراءات وأشعار. وهو في كل هذا يستشهد بالآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، وأشعار العرب، ونثرها.

وهو بذلك يعد بحق موسوعة في مجاله. ولا يمكن لدارس في النحو أن يفوته الرجوع لهذا المصنف، لما فيه من مادة غزيرة في هذا الجانب

إن محاولة المالقي في كتابه هذا تعد من أوائل المحاولات في هذا المضمار، وأفضلها، وذلك لأن دراسة حروف المعاني قبله لم تكن بهذا المستوى من

الإجادة، فالنحاة قبله تطرقوا لهذا الموضوع موضحين وشارحين، غير انهم لم يفرّدوا له مؤلفاً خاصاً، أو باباً مستقلاً، وإنما تناولوه في طيات كتبهم متعرضين له أثناء حديثهم عن باب من أبواب النحو.

وحتى المحاولات التي تفردت بدراسة هذا الموضوع قبله تراها قد غاب عنها الشمول والإحاطة، حيث تعرض أصحابها للحروف بشكل موجز، لم يؤدّى فيها هذا الموضوع حقّه^(٣١).

ولعل هذا الأمر هو الذي دفع المالقي للتأليف والبحث في هذا المضمّر، وقد أشار الى ذلك في مقدمة كتابه الرصف بقوله: ((وكانت الحروف أكثر دوراً، ومعاني معظمها أشد غوراً، وتركيب أكثر الكلام عليها، ورجوعه في فوائده اليها، اقتضى ما خطر من النظر أن أبحث على معانيها، وأطالع غرض الواضعين فيها، فوجدت منهم من أغفل بعضها وأهمّل، ومن تسامح في الشرح وتسهّل، ومن اختصر منها وأسهب، ومن ركّب البسيط وبسط المركّب، ومن شتت ألفاظها وعدّد، وأطال الكلام لغير فائدة وردّد، فدعاني الغرض الخاطر، والرفيق العابر، أن أوّلف فيها كتاباً يشتمل على شرحها، وإيضاح ما خفي من برحها، ليشتفي صدر الناظر على المأمول...))^(٣٢).

والذي يتضح من هذا الكلام ان المالقي قد أدرك ما للحرف من أهمية في السياق، فهو من أكثر أقسام الكلام الذي تتعدّد معانيه الوظيفية بتعدد السياق الذي يرد فيه؛ وهو أكثر أقسام الكلام وروداً واستعمالاً.

وأدرك أيضاً ان ما سبقه اليه غيره في هذا الجانب لا يمكن التعويل عليه. ولعل اعتماد من أتى بعده من النحاة الذين تناولوا هذا الجانب بالبحث دليل على ريادة وأهمية هذا المصنّف، وما يحويه من مادة قيمة، فقد أخذ منه صاحب الجنى الداني، وابن هشام، وأبو حيان، والأشموني،... وغيرهم^(٣٣).

ولهذا فإن لسان الدين بن الخطيب لم يبالغ عند وصفه هذا المصنّف بأنّه أجلّ ما صنّف في العربية، يقول: ((وهو أجلّ ما صنّف ومما يدل على تقدمه في العربية))^(٣٤).

المبحث الأول

المسائل الخلافية النحوية

أولاً: مجيء (إلا) بمعنى (واو) العطف

لقد اختلف النحاة في جواز مجيء (إلا) الاستثنائية بمعنى (واو) العطف، حيث ذهب الكوفيون الى جواز ورود (إلا) بمعنى العطف ولهم في ذلك أدلة^(٣٥).

في حين رفض نحاة البصرة هذا التعدد، وأن (إلا) باقية على عملها الاستثنائي، وردّوا على ما جاء به نحاة الكوفة من أدلة تجيز هذا التعدد الوظيفي^(٣٦).

أما المالقي فقد رفض جواز مجيء (إلا) بمعنى (واو) العطف، وردّ على من أجاز هذا الأمر في البيت الشعري^(٣٧):

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ نَعَمُّرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفُرْقَدَانِ

بقوله: ((والصحيح أن (إلا) باقية على بابها من الاستثناء، لأن الشاعر إنما أخبر بما شاهد لأنه شاهد المتواخين في الأرض يفارق كل واحد منهما أخاه بالموت، ولم يشاهد النجمين المسميين بالفرقدين متفارقين بطول حياته))^(٣٨).

وحقيقة ان المالقي لم يصرح بأن الفراء قد قال بجواز خروج (إلا) الى معنى العطف، وإنما اكتفى بقوله: ((وقد زعم بعضهم إن (إلا) تكون بمعنى (الواو...))^(٣٩)، غير ان محقق كتابه قد أشار الى أن صاحب الجنى الداني قد

نسب هذا الرأي للفراء والأخفش وأبي عبيدة^(٤٠)؛ وابن هشام الأنصاري، هو الآخر قد نسب هذا الرأي للفراء^(٤١)، مشيراً الى أنه قد قالوا بذلك عند تفسيره قوله تعالى: ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم﴾^(٤٢) وكذلك قوله تعالى: ﴿إني لا يخاف لدي المرسلون﴾^(٤٣) إلا من ظلم ثم بدل حسناً بعد سوء^(٤٤).

وحقيقة وانصافاً لا يمكن أن ينسب هذا الرأي للفراء، وذلك لأنه عند الرجوع للفراء في معانيه، وتحديدًا في تفسير الآية الكريمة السابقة التي استدل بها بعض النحاة على جعل الفراء (إلا) فيها بمعنى (واو) العطف؛ لا تجده يجيز هذا القول، بل تراه يؤكد على كون (إلا) هنا استثنائية، يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم﴾^(٤٤) ((وقد قال بعض النحويين: إلا في هذا الموضع بمنزلة الواو؛ كأنه قال: ((لئلا يكون للناس عليكم حجة)) ولا الذين ظلموا. فهذا صواب في التفسير، خطأ في العربية؛ إنما تكون إلا بمنزلة الواو كقولك: لي على فلان ألف إلا عشرة، إلا مائة تريد بإلا الثانية أن ترجع على الألف، كأنك أغفلت المائة فاستدركتها فقلت: اللهم إلا مائة، فالمعنى له علي ألف ومائة))^(٤٥).

ف (إلا) هنا عنده باقية على عملها الاستثنائي، ولم تخرج لمعنى آخر؛ لذلك تراه قد أكد رأيه هذا عند تفسيره لقوله: ﴿إني لا يخاف لدي المرسلون﴾^(٤٦) إلا من ظلم ثم بدل حسناً بعد سوء^(٤٧) بقوله: ((إن الرسل معصومة مغفور لها آمنة يوم القيامة.. ثم استثنى فقال: إلا من ظلم فإن هذا لا يخاف يقول: كان مشركاً فتاب وعمل حسناً فذلك مغفور له ليس بخائف))^(٤٧). ثم يرد على من قال بخروج (إلا) هنا لمعنى العطف يقول: ((وقد قال النحويون: إن (إلا) في اللغة بمنزلة الواو، وإنما معنى هذه الآية: لا يخاف لدي المرسلون ولا من ظلم ثم بدل حسناً. وجعلوا مثله قول الله: (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا) أي

ولا الذين ظلموا. ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا، لأنني لا أجزى قام الناس إلا عبد الله، وهو قائم؛ إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد إلا من معنى الاستثناء قبل (إلا))^(٤٨).

وفي هذا القول وضوحاً تاماً في كونه من النحاة الذين رفضوا جواز مجيء (إلا) الاستثنائية بمعنى الواو. فهو يرى أن وظيفة (إلا) الاستثنائية بعيدة عن وظيفة الواو العاطفة، ولا يمكن أن تؤدي معناها من باب تعدد المعنى الوظيفي للأداة، إلا أن سُبقت باستثناء^(٤٩)، أو كان المستثنى والمستثنى منه متساويين، فتكون فيه (إلا) بمعنى الواو، يقول: ((وقد أراه جائزاً أن تقول: عليك ألف سوى ألف آخر، فإن وضعت (إلا) في هذا الوضع صَلَّحت وكانت (إلا) في تأويل ما قالوا. فأما مجردة قد استثنى قليلها من كثيرها فلا))^(٥٠).

فهذان الموضعان فقط هما اللذان أجاز الفراء فيهما مجيء (إلا) الاستثنائية بمعنى الواو، وليس منهما البيت الشعري السابق، والذي رفض فيه المالقي إجازة بعض النحاة لكون (إلا) فيه بمعنى (واو) العطف.

ثانياً: حاشى.

من المسائل النحوية التي لم يتفق فيها الفراء مع المالقي، القول في (حاشى). و(حاشى) في الأصل هي من المسائل التي كانت محلاً للخلاف بين نحاة البصرة والكوفة، خلاف في حرفيتها أم فعليتها^(٥١).

فقد ذهب البصريون إلى القول بحرفيتها، فهي عند سيويه (١٨٠هـ) حرف دائم^(٥٢) وهي بذلك حرف جر وما بعدها مجرور بها واستدلوا على ذلك مجيئها جارة في الشعر^(٥٣) كقول الشاعر: (٥٤)

حاشا أبي ثوبان أن به ضنّاعن الملحاة والشتم

ف (حاشا) هنا خافضة بمعنى التنزيه والاستثناء^(٥٥).

أما الكوفيون فقد قالوا بفعلية (حاشا)، وذلك لقبولها علامات الأفعال كالتصرف، فهي متصرفة ماضيها (حاشا وحاشيت) ومضارعها (أحاشي)^(٥٦).

وكذلك كان لتعلق لام الجرب (حاشا) حجة أخرى لقول الكوفيين بفاعليتها، ففي قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٥٧) تعلق حرف الجرب (حاشا) وحرف الجر لا يتعلق إلا بالفعل وما أشبهه، أي امتناع تعلق الحرف بالحرف^(٥٨) ذلك ان التعليق هو: ((تعدية الفعل بشبه الجملة الى المعنى))^(٥٩).

وقد حذفت الألف من (حاشا) في الآية السابقة تخفيفاً واختصاراً وذلك لكثرة الاستعمال^(٦٠)، والحذف هنا أيضاً من أدلة فعليتها عند نحاة الكوفة، ذلك ان الحذف من علامات الأسماء والأفعال لا الحروف، وحذف الألف من (حاشا) قد ورد في المصحف وبه قرئ أيضاً^(٦١).

ويمكن الخروج من هذه الأقوال بترجيح رأي المبرد، في كون (حاشا) ترد حرفاً إن كان ما بعدها مجرور، وفعلًا إن وردت قبل منصوب^(٦٢)؛ أما كونها حرفاً فمثاله قول الشاعر^(٦٣):

حشى رهط النبيّ فإن منهم
بحوراً لا تكدرها الدلاء

أما ورودها فعلاً ف((نحو قولك هجم القوم حاشا زيدا بمعنى جانب بعضهم زيدا أي فاعل من الحشا وهو الجانب))^(٦٤)

وللفراء في فعلية (حاشا) رأي لم يكن محل اتفاق المالقي معه، حيث نقل عن الفراء ان (حاشا) عنده من الأفعال التي ليس لها فاعل أو مفعول^(٦٥)، فالجملة الفعلية عنده هنا لا فاعل لها أو مفعول، و(حاشا) هنا محمولة على معنى (إلا) الاستثنائية، فهي هنا في موقع الحرف^(٦٦).

ولا يذهب المالقي الى هذا الرأي وغيرها من الآراء المشابهة، ذلك أن

(حاشا) إن كانت فعلاً وجب أن يكون لها فاعل، إن لم يكن ظاهراً فمقدراً^(٦٧) وذلك لأن النظام النحوي يحتم مجيء الفاعل مع الفعل، يقول ابن مالك: (٦٨)

وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو والا فضميراسـتتتر

فورود الفعل في الكلام يستلزم وجود الفاعل. لذلك ترى المالقي قد أورد إعراب (حاشا) في الآيتين الكريميتين اللتين وردت فيهما بأنها فعل، لكي يتبين صحة ما ذهب إليه، وبعد ما فسره به غيره؛ يقول في إعراب (حاشا) من قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٦٩) و﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾^(٧٠) بأنها: ((فعل) حذف آخره لكثرة الاستعمال، وفاعله مضمَر يعود على يوسف عليه السلام، ومفعوله محذوف اختصاراً))^(٧١).

فالفاعل هنا مقدّر مضمَر يعود على يوسف عليه السلام، أي بعد يوسف عن هذه المعصية لخوف الله^(٧٢)، ف(حاشا) هنا أنت بمعنى المجانبة والبعد، أي جانب يوسف عليه السلام وبعد عن هذه الفاحشة لأجل الله وخوفه منه^(٧٣).

ورأي المالقي بكون (حاشى) الفعلية لها فاعل ومفعول هو رأي يتفق معه، لكون (حاشى) لها من الخصائص وعلامات الأفعال ما يمكنها من أن يكون لها فاعلاً ومفعولاً ظاهراً أم مقدراً وذلك وفق ضوابط الجملة وما يفرضه النظام النحوي؛ فوجود الفعل في الجملة يعدّ قرينة لفظية تضامية على وجوب وجود الفاعل ظاهراً أم مقدراً^(٧٤).

ثالثاً: لام خبر (إن) المكسورة

من المسائل النحوية التي خالف فيها المالقي رأي الفراء، اللام الداخلة على خبر (إن) المكسورة، وذلك في معرض حديثه عن اللام المفردة، أصنافها، ومواضعها.

حيث صنفها المالقي على صنفين: زائدة، وغير زائدة، ولكل منها أقسام^(٧٥)، ثم بين أن من صور مجيئها غير زائدة، أن تكون غير عاملة ولها في هذا مواضع، منها: أن ترد في خبر المبتدأ؛ حيث ترد في خبر (إن) المكسورة لتفيد معنى التوكيد^(٧٦) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٧٧).

لذلك تراه قد رد رأي الفراء في كون هذا اللام جيء بها حملاً على (ما) النافية، أي حملاً على دخول الباء في خبر (ما) النافية^(٧٨).

وحقيقة أن المالقي لم يصرح بنسبة هذا الرأي للفراء، وإنما اكتفى بذكر هذا الرأي، ورفضه وردّه له، غير أن محقق كتابه قد بين أن هذا الرأي هو رأي الفراء، كما أشار لذلك صاحب كتاب اللامات^(٧٩).

ورأي الفراء هنا يكمن في أن الجملة المؤكدة بـ(إن) في مثل قولنا: (إن زيداً حاضر) هي جملة جواب وردّ بعد كلام منفي، كأن قيل: ما زيد حاضر، فأجيب: إن زيداً حاضر، فقابلت التوكيد بالأداة (إن) النفي بالأداة (ما)^(٨٠).

وعليه فإن قولنا: إن زيداً لحاضر، هو جواب تحقيقي لكلام منفي، زيد تأكيده باللام، لكون الكلام المنفي المحاب عنه زيد تأكيده بالباء الداخلة في خبره، كقولنا: ما زيد بحاضر^(٨١).

فتكون اللام في جملة التوكيد مقابلة للباء في جملة النفي، كما جعلت أداة التوكيد (إن) بازاء أداة التوكيد (ما)^(٨٢).

وبهذا فإن الفراء قد جعل دخول اللام للتوكيد في الخبر مقابلة لدخول الباء في توكيد النفي لخبر (ما)، فالباء تفيد توكيد النفي، واللام تفيد توكيد الإيجاب.

إن هذا الرأي قد رفضه وردّه المالقي، بل رآه رأياً واهماً؛ ذلك أن هذه اللام داخلة على خبر المبتدأ على أن يكون خبراً لـ(إن) المكسورة لزيادة التوكيد، وموضعها في الأصل أن تدخل على المبتدأ، أي اسم (إن)، غير أن

وجود الأداة (إن) في المبتدأ، والتي تفيد التوكيد، تعارض اجتماع اللام معها، لثقل اجتماع حرفين مؤكدين على المبتدأ، فوجب تقدّم (إن) على اللام، فعملت في المبتدأ ودخلت اللام على الخبر^(٨٣)، ولذلك ((لا تدخل هذه اللام على خبر باقي أدوات إن، فلا تقول لعل زيدا لقائم))^(٨٤).

وقد استدل المالقي على كراهة اجتماع حرفين مؤكدين، بقول الشاعر:^(٨٥)
أَلَا يَأْسَنَا بَرْقٌ عَلَى قُلُوبِ الْحَمَى تَهْنَأُكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ

فالشاعر هنا قدّم اللام المؤكدة فأبدلت همزة (إن) هاء لما في ذلك من ثقل واستقباح.

لذلك ترى المالقي قد أجاز دخول اللام هذه على المبتدأ، أي اسم (إن) في حال الفصل بينه وبين الأداة (إن) بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور^(٨٦) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى﴾^(٨٧) و﴿وَإِنَّ لَهُ عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾^(٨٨).

وقد علل المالقي إمكانية دخول اللام على المبتدأ اسم (إن) هنا، لكونه قد تأخر عن أداة التوكيد (إن) وفُصل بينهما، وبذلك فقد زال الثقل لعدم اجتماع المؤكدين، اللام والأداة (إن)^(٨٩).

ولعل الأصح من هذين الرأيين، هو إن لام التوكيد هذه هي لام الابتداء، وقد دخلت الخبر هنا، لثقل الجمع بين حرفين لمعنى واحد في موضوع واحد، وهو قول المالقي.

رابعاً: عمل (ليت)

هي من الحروف المشبهة بالفعل، وهي من أخوات (إن) تؤدي معنى التمني، وذلك حين دخولها على الجملة الاسمية حيث تحول معناها الى معنى التمني^(٩٠).

ويرى النحاة ان التمني بـ (ليت) قد يكون محتمل الوقوع، وقد يكون مما يستحيل وقوعه، فقولنا: (ليت الطالب مجتهد) هو مما يتوقع حدوثه لإمكانية ذلك؛ اما قوله تعالى ﴿بِالْيَمِّنِائِرُذِّ وَلَا تَكْذِبْ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾^(٩١) فهو مما لا يمكن حدوثه^(٩٢).

عملها: أما عملها فكان محط اختلاف بين نحاة المدرستين، ومن ثم بين الفراء والمالقي.

حيث ذهب البصريون الى انها تنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الثاني خبراً لها، فهي من أخوات (إن) ومن ثم فهي تشابهها في العمل. في حين ذهب الكوفيون الى كونها ناصبة للاسمين (المبتدأ والخبر) وكما ينتصبان بـ(ظن)^(٩٣) وهو مذهب الفراء.

حيث يرى الفراء ان (ليت) تقدر بـ(تمنيت) وهي تنصب الاسمين بهذا التقدير، فهي ناصبة للاسمين بما تقدر به^(٩٤)، وقد احتج الفراء والكوفيون لهذا الرأي بقول الشاعر^(٩٥):

يا ليت أيام الصبا راجعا

فتقدير التمني في (ليت) هو الذي نصب (أيام الصبا) و(رواجعا)؛ وهو موضع اختلاف المالقي معه؛ حيث ردّ المالقي هذا الرأي، ورآه غير معول عليه.

حيث يرى المالقي ان (رواجعا) التي أعربها الفراء والكوفيون منصوبة بـ(ليت) تحتمل الحالية، يقول: ((ولا حجة فيه إذ يحتمل أن يكون رواجعا حالاً من أيام الصبا، العامل فيه ما في (ليت) من معنى التمني))^(٩٦). إذن فإن عامل النصب عنده هو ما يحمله الحرف (ليت) من معنى التمني، ذلك ان حروف المعاني لها من القوة والقدرة ما يمكنها من أن تؤدي ما تؤديه الأفعال التي

تحمل هي معناها^(٩٧)؛ يقول المالقي: ((والأحوال تعمل فيها المعاني التي في الحروف كما ذكر في "كأن")^(٩٨)

حيث تفردت (ليت) مع حرف التشبيه (كأن) من بين حروف المعاني الأخرى في قدرتها أن تعمل فيما بعدها من أحوال وظروف وتميز؛ أما حروف المعاني الأخرى فلا تعمل فيما بعدها أحوالاً وظروفاً وتميزاً؛ لكونها تأتي بنية الاختصار في الكلام، يقول ابن جني: ((وعلته انهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار، فلو ذهبوا يعملونها فيما بعد لنقضوا ما اجمعوه وتراجعوا عما اعتزموه فلهذا لا يجوز ما زيد أخوك قائماً على أن تجعل قائماً حالاً منك... ولا حالاً من زيد... فإن قلت: فقد أجازوا ليت زيدا أخوك قائماً ونحو ذلك فنصبوه بما في ليت من معنى التمني، وقال النابغة:

كأنه خارجاً من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد

فنصب خارجاً على الحال بما في كأن من معنى التشبيه)^(٩٩).

ويلعل ابن جني تفرد (ليت) و(كأن) بهذه الميزة والمقدرة على العمل بقوله: ((قل: إنما جاز ذلك في ليت وكأن لما اجتمع فيهما: وهو إن كل واحدة منهما فيها معنى الفعل من التمني والتشبيه وأيضاً فكل واحدة منهما رافعة وناصبة كالفعل القوي المتعدي وكل واحدة منهما متجاوزة عدد الاثنين فأشبهت بزيادة عدتها الفعل)^(١٠٠).

لذلك فإن المالقي قد رجح كون خبر (ليت) محذوفاً من الكلام مقدراً للعلم به تقديره (لنا)^(١٠١)، وكما قدر خبر (إن) في قول الشاعر^(١٠٢):

إن محلاً وإن مـرتجلاً وإن في السّفر مامضى مهلاً

أي ان حذف الخبر كثير ووارد في العربية، اختصاراً وللعلم به.

وبهذا فإن تقدير الكلام في البيت الشعري الذي كان موضع الاحتجاج من قبل الفراء والكوفيين هو: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعاً لنا، أو: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعاً، أو أقبلت رواجعاً^(١٠٣).

ويمكن القول مما عرض ان رأي المالقي هو الأقرب للصحة، ذلك ان إعراب (رواجعاً) حالاً يجعل الكلام أكثر استقامة وصحة نحوية، من كونه خبراً منصوباً بـ (ليت) لأنه: ((لم يرد معنى الخبر وإنما هو حال تمن لنفسه أو لمن حلّ عنده هذا المحل فلذلك ساغ الحذف لدلالة هذا المعنى لنا في الكلام كما دلت حال الاختصار في قوله ❖ إن محلاً وإن مرتجلاً❖))^(١٠٤).

ويتبين مما عُرِض هنا ان رأي المالقي موافق لرأي البصريين في عمل (ليت).

خامساً: النون المزيدة في المثني

للنون المفردة المزيدة عدة وظائف تؤديها في الكلمة، تناولها النحاة بالشرح، وفصل القول فيها المالقي، وذلك عندما تحدث عن النون المفردة، مواضعها، وظائفها في الكلمة، ومواضع اختلاف النحاة فيها^(١٠٥).

حيث قسمها المالقي من حيث كونها أصلية في الكلام أو مزيدة على قسمين، ثم بين مواضع ورودها أصلية، ومواضع زيادتها في الكلمة^(١٠٦).

ومن مواضع زيادتها في الكلمة أن ترد مزيدة في المثني، وجمع المذكر السالم وما جرى مجراهم، أي ما لحق بهم^(١٠٧).

ثم بين المالقي وظيفة النون المزيدة في هذا الموضع، من باب ان أي زيادة في المبنى تلحقها زيادة في المعنى. حيث يرى المالقي ان هذه النون المفردة المزيدة في المثني وجمع المذكر إنما جيء بها لتدل على تمام الاسم وانفصاله عما يليه، يقول: ((وذلك لتدل على كمال الاسم وانه منفصل عما بعده، كما فعل بالتونين))^(١٠٨).

وبهذا تكون النون هذه دلالة على انفصال الاسم، كما كان التنوين دالاً على انفصال الاسم واستقلاله عما يليه، لذا تجد المثنى عند الإضافة يفقد هذه النون، كما يفقد الاسم المصروف تنوينه عند الإضافة، لكون الإضافة عكس التنوين، فهي دليل النقصان، وهو دليل التمام^(١٠٩).

ولهذا ترى المالقي قد شبه النون المفردة المزیدة في هذا الموضع بالتنوين من حيث دلالة كل منهما على الانفصال والتمام.

إن المالقي برأيه هذا لم يتفق مع آراء النحاة قبله في هذا الصدد، ذلك أن النحاة قد تباينت آراؤهم لوظيفة النون في هذا الموضع، فذهب جمعٌ منهم إلى أنها عوضٌ من شيء آخر كالحركة أو التنوين، أو كليهما؛ وغيرها من الآراء التي خالفها المالقي^(١١٠).

أما الفراء فقد كان له رأي لوظيفة النون في هذا الموضع، ويتبين هنا أن رأي المالقي متفق مع رأي الفراء في كون هذه النون ليست عوضاً من شيء كما ذهب النحاة، وإنما أتت في الكلام لتؤدي وظيفة معينة في الكلمة؛ غير أنه مخالف له في الوقت نفسه في تحديد وظيفة أو دور هذه النون، ذلك أن الفراء يراها قد أتت للتفريق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه والمثنى المرفوع^(١١١).

فهو يذهب إلى أن هذه النون أتت في هذا الموضع لدفع الالتباس الذي يحصل بين المثنى عند الرفع وبين المفرد المنصوب عند الوقف، فلو قيل: قام رجلاً، دون نون التثنية، وضربت رجلاً، لالتبس بين المفرد المنصوب وبين المثنى المرفوع.

لقد رفض المالقي رأيه هذا، كما رفض آراء غيره من النحاة، بل عدّه أشدّها فساداً وضعفاً^(١١٢).

غير ان المالقي لم يبين سبب رفضه لرأي الفراء، وأين هي مواضع الوهن والضعف فيما ذهب اليه، وإنما اكتفى بوصفه قول الفراء بأنه أشد الأقوال فساداً، إشارة منه الى انه أشد رفضاً لها. ثم شرع بعد ذلك بعرض رأيه الرافض لآراء غيره من النحاة يقول: ((والذي يظهر لي بعد البحث أنها ليست عوضاً من شيء، وإنما معناها في الكلمة ما ذكرت لك))^(١١٣).

فالنون عنده ليست عوضاً من شيء، وما أتت في الكلمة إلا لتدل على التمام والانفصال.

ولكوني قد بحثت في هذا الجانب، واطلعت على ما قيل بهذا الصدد، اتضح لي سبب رفض رأي الفراء، فرأيت أن أعرضها بشكل موجز لكي أبين الأسباب التي دعت المالقي لرفض رأيه وافساده، وليتم البحث بها.

أما قول الفراء بأن النون جيء بها علماً للشنية، وفرقاً بها بين المثني المرفوع والمفرد المنصوب الموقوف عليه، فهو لا يسلم من ضعف وبطلان، وما وصف المالقي لهذا الرأي بالفساد إلا لعدة أسباب، منها:

١- إن هذا القول إن صح وثبت في النكرة، فلا يصح ويسلم في المعرفة في مثل قولنا: جاء الرجلان، ذلك ان هذه النون إن لم تذكر في الكلمة لم تلبس بالمفرد في حال النصب والموقف تقول: جاء الرجلان، فأين هي من اللبس في المفرد المنصوب الموقوف عليه في قولنا: رأيت الرجل، فلا خلط ولا لبس بين المفردتين، وذلك لأن الموقف على المفرد المنصوب هنا يكون دون الف^(١١٤). حتى وإن أحتج بأن من العرب من يقف على المفرد المعرفة المنصوبة بالألف، كما في: ضربت الرجلان، ولرفع اللبس الحاصل هنا، جعلت النون دلالة الشنية^(١١٥)؛ فإن هذا الرأي مردود مرفوض، لكون هذه اللغة شاذة لا يتكلم بها إلا قلة من العرب، ولا يمكن تعميم قاعدة نظراً للغة قليلة الاستعمال^(١١٦).

وأما قوله تعالى: ﴿وَقُطُّونَ بِاللِّهْطُوتِ﴾^(١١٧) فإن الالف هنا من قبيل مناسبة رؤوس الآي، وذلك بإشباع الفتحة للوقف على رأس الآية^(١١٨) وهي ما تسمى بالالف الخروج والترنم^(١١٩)، ولا يمكن عدّها من قبيل الألف التي نقف عليها عند النصب.

٢- ومن أوجه ضعف قول الفراء أيضا، ان نون الثنية ترد في النصب والجر، فان كانت وظيفة النون هي للتفريق بين المثني المرفوع والمنصوب الموقوف عليه، فلم لا تثبت مع النصب والجر كما في قولنا: رأيت الرجلين، مررت بالرجلين ولا الف قبلها، فلا حاجة إذن لهذه النون، لعدم حصول لبس أصلاً بين الاثنين^(١٢٠).

وما هو القول في الاسم الممنوع من الصرف، الذي عند نصبه تقول: رأيت أزرق، احمر، وعند الثنية تقول: رأيت أزرقان، أحمران؛ فهل أدت النون هنا دورا في التفريق بين المفرد الموقوف عليه والمثنى^(١٢١).

إن هذه الوجوه هي التي دعت المالقي لرفض رأي الفراء، ولعل ما طرح هنا من أدلة هي من الصحة والقوة ما تذهب بنا الى موافقة رأي المالقي في كون هذه النون المزیدة جيء بها في هذا الموضع دلالة على تمام الاسم لا غير.

المبحث الثاني

المسائل الخلافية الصرفية

أولاً: أَيْمَنُ

من المسائل الصرفية التي كان لها نصيب من الخلاف بين الفراء والمالقي.

و(أَيْمَنُ) أداة قسم صريح، تقول: أَيْمَنُ الله لأفعلن^(١٢٢) وهو لفظ مشتق من أَيْمَنُ أي البركة^(١٢٣) حيث يرى البصريون ان (أَيْمَنُ) هو لفظ مفرد لا جمع،

مشتق من اليمن أو اليمين، وهمزته همزة وصل، خلافاً للكوفيين، حيث يجعلونها جمعاً لـ (يمين) وان همزتها همزة قطع لا وصل^(١٢٤).

أما الفراء فقد رآها همزة قطع، وذلك عندما عدّ (أَيْمَن) جمع (يَمِين)^(١٢٥). فقد ذهب كما ذهب الكوفيون في كون (أَيْمَن) جمع (يَمِين) لأن (أَيْمَن) على وزن (أَفْعَل) وهو وزن مختص بالجمع لا المفرد^(١٢٦). فهم يجمعون (يَمِين) على (أَيْمَن) سواء أكانت (يَمِين) هنا للقسم والحلف^(١٢٧)، كقول الشاعر^(١٢٨):

فَتَجْمَعُ أَيْمَنُ مِنَّا وَمِنْكُمْ بِمُقَسَّمةٍ تَمْوُرُ بِهَا الدِّمَاءُ

أَمْ كان المراد منها جهة اليمين^(١٢٩)، كقول الراجز: ^(١٣٠)

يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمَنٍ وَأَشْمَلٍ

غير ان المالقي رآها همزة وصل مفتوحة، ذلك ان همزة الوصل تفتح في موضعين، بينهما المالقي في معرض حديثه عن همزة الوصل، مواضعها، وحركاتها يقول: ((ولا تكون همزة الوصل مفتوحة إلا في موضعين: أحدهما: أَيْمَنُ الله، والآخر: أَلَفُ لام التعريف، وإنما ذلك لان (أَيْمَن) لفظ غير متصرف لا يكون الا في القسم))^(١٣١).

أما قول الفراء فعليه ردّ واعتراض من قبل النحاة، لأسباب عدة، فقد ردّ المالقي رأي الفراء هذا واصفا إياه بالفساد، وذلك لعدم استقامة هذا القول مع القاعدة والنظام الصرفي.

فإن صح كون (أَيْمَن) جمع (يَمِين) وجب أن تكون همزتها همزة قطع لا وصل، وما ورد إلينا من (أَيْمَن) في الشعر، يبين ان همزتها همزة وصل لا قطع، وذلك لسقوطها في درج الكلام، وسقوط الهمزة في درج الكلام من خصائص همزة الوصل^(١٣٢)، فهي ((سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج))^(١٣٣) ولذلك سميت همزة وصل، فهي ((تسقط في الدرج فتصل

ما قبلها الى ما بعدها ولا تقطعه عنه كما يفعل غيرها من الحروف))^(١٣٤) وقد استشهد المالقي لسقوط همزة (أَيْمُن) في درج الكلام بقول الشاعر^(١٣٥):

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ: لَيَمُنُ اللَّهُ مَا نَدْرِي

ثم يؤكد المالقي رفضه لرأي الفراء من خلال حركة همزة (أَيْمُن)، فإن كانت (أَيْمُن) جمعاً لـ (يَمِين) كما رأى الفراء، فهي بذلك على وزن (أَفْعُل)، ومن ثم فإن همزتها همزة قطع مفتوحة للزوم وزن الجمع (أَفْعُل) بذلك؛ في حين يجوز في همزة (أَيْمَن) أن تكون مكسورة، فيقال (أَيْمَنُ اللَّهُ)^(١٣٦) وذلك ((حماً لها على نظرائها من همزات الوصل))^(١٣٧)، ذلك ان همزات الوصل ترد مكسورة أو مضمومة، ولا ترد مفتوحة إلا في: أل التعريف، ولفظة (أَيْمُن)^(١٣٨)، حيث تفتح همزة (أَيْمُن) ((إذا كان ما دخلت عليه غير متمكن لا يستعمل إلا في القسم))^(١٣٩).

وقد فُتِحَتْ هنا، كما فُتِحَتْ همزة (أَل) التعريف، طلباً للخفة، وذلك لكثرة استعمالها ولدورانها على الألسن، والعرب دائماً تنشُد الخفة لا الثقل^(١٤٠).

وهذا بالتأكيد يتناقض مع قول الفراء بأنها جمع، لأن همزة الجمع لا تكون مكسورة، فلا يُقال في: أَفْلَس - إِفْلَس، ولا في: أَكْلَب - إَكْلَب^(١٤١).

وللمالقي قول يضيفه في هذا الموضع الخلافي بينهما، يؤكد فيه صدق ما ذهب اليه، وضعف مذهب الفراء، ذلك ان (أَيْمُن) من الألفاظ التي ترد كثيراً على اللسان، ونظراً لذلك طلبت ضرورياً من التخفيف، منها فتح همزتها - كما ذكر سابقاً - ومنها الحذف، فـ (أَيْمُن) من الألفاظ التي يدخلها الحذف بداعي الخفة، فيُقال في (أَيْمَنُ اللَّهُ): أَيْمُ اللَّهُ، وأَيْمُ اللَّهُ، وأَيْمُ اللَّهُ، ومُ اللَّهُ، ومُ اللَّهُ، ومُ اللَّهُ^(١٤٢)، والحذف لا يكون في الجمع، وإنما تختص به المفردات^(١٤٣).

إن ما طرحه المالقي من حجج تبين ان (أيمن) هو لفظ مفرد، وما قال به الفراء من كونه جمعاً لأنه جاء على صيغة الجمع (أفعل)، هو قول لا يُسلم به، فكثير من الألفاظ جاءت على هذا الوزن وهي مفردة، كما في: أنك، وهو بمعنى الخالص، فيقال: رصاص أنك. وكذلك لفظ (أسنمة) وهو اسم موضع، و(أكمة)... وغيرها من الألفاظ المفردة التي وردت على هذا الوزن^(١٤٤).

ولهذا القول وذاك فإن الأرجح أن تكون همزة (أيمن) المستعملة للقسم، هي همزة وصل مفتوحة، ولفظ مفرد جيء به للقسم.

ثانياً: رسم نون (إذن)

إذن: عَرَفَهَا النحاة بأنها حرف جزاء وجواب، تقول إذن استقبلك لمن قال: أزورك^(١٤٥) وعَرَفَهَا المالقي بأنها: ((شرط في موضع، وجواب في موضع، وإذا كانت شرطاً فلا تكون إلا جواباً))^(١٤٦)، وشرط عملها ناصبة للفعل المضارع^(١٤٧):

- أن تكون مُصَدَّرَةً في الكلام، أي أن يكون الفعل معتمداً عليها، كقولك: إذن احترمك، إذن أصدقك.

- أن يكون الفعل دالاً على المستقبل، فإن دلَّ على الحال بطل عملها.

- أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل، باستثناء القسم، ف (إذن) في قولك: إذن والله أكرمك، عملها جارٍ.

وقد اختلف النحاة في رسم نون (إذن)، فذهب بعضهم الى أنها تكتب بالنون سواء أكانت في موضع الوصل أم الوقف، في حين رآها آخرون ترسم بالألف في الحالتين السابقتين، وقد اعتمد قسم ثالث على كونها عاملة أم غير عاملة، أساساً للتفريق بين رسمها نوناً أم ألفاً^(١٤٨).

وللفراء والمالقي نصيبٌ من هذا الخلاف، فللمالقي رأي في هذا الجانب

تراه مخالفاً لرأي الفراء، وهو وإن لم يصرح بهذا الخلاف، غير انه اكتفى بعرض رأيه المخالف لرأي الفراء.

ذلك ان الفراء يرى في نون (إذن) أن تثبت إذا وردت عاملة، لكونها أصلية في الكلمة، كما في (أن، عن، لن) تقول: إذن أكرمك، لمن قال: آتيك، فهي هنا في موضع العمل وتبعا لذلك تثبت نونها. أما إذا كانت مهملة وعملها باطل رسمت نونها الفاء، وإن كانت في موضع وصل في الكلام، وذلك لكونها شابته هنا الأسماء المنقوصة^(١٤٩).

وقد ذهب الفراء الى وجوب إثبات نونها، وعدم إبدالها ألفاً في حال كونها عاملة لكي لا تختلط بـ (إذا) الزمانية الشرطية^(١٥٠)، وذلك لوجود أوجه شبه بينهما، فكل منهما يختص بالدخول على الجملة الفعلية، ويُشترط أيضاً لكل منهما أن تكون دالة على ما يستقبل من الزمان^(١٥١).

وهذا القول عند المالقي غير مختار، ذلك لأنه يرى ان (إذن) إن وصلت في الكلام تثبت نونها عاملة كانت أم غير عاملة، وما ذلك إلا لكون (إذن) شبيهة بالحروف (أن، عن، لن، ...) في الرسم^(١٥٢). ولا يجوز إبدالها الفاء كما رأى الفراء، إلا إن أتت في حال الوقف^(١٥٣). حيث ترسم نونها ألفاً كما ترسم نون التوكيد الخفيفة في الفعل (لنسفعا)، وتنوين الصرف في حال النصب الفاء عند الوقف عليها^(١٥٤).

وإنما ذلك لكونها هنا عوملت معاملة الأسماء المنقوصة (يداً، دماً) في حال النصب، فهي شبيهة بها من حيث عدد حروفها الثلاثة، فنونها هنا كالتنوين هناك لا تعمل مع الوقف عليها^(١٥٥).

وقد جاز رسم نون (إذن) الفاء عند الوقف، كما في نون (لنسفعا) على الرغم من كونها أصلية في الكلام، لكون حالهما - نون إذن ونون التوكيد

الخفيفة - هنا ((حال النون التي هي علم الصرف وإن كانت نون إذن أصلاً وتأنك النونان زائدتين))^(١٥٦).

ولذلك تجد ان هذا الإبدال قد جاز في نون (إذن)، ولم يحز مثلاً في نون (حسن، ورسن، وعلن) على الرغم من كونهما تتفقان مع (إذن) في كون نونها أصلية، وما ذلك إلا لكون (إذن) حرف من الحروف، وبذلك فإن نونها هي بعض أو جزء حرف ((يجري عليها ما يجري على الحرف المفرد من إبداله في الوقف الفا وذلك قولهم: لأقومن إذاً كما تقول ضربت زيداً))^(١٥٧).

وهي بذلك تشبه التثنية علم الصرف، ونون التوكيد الخفيفة، في كون كل واحدة منها حرف، ومن هنا أتى جواز هذا الأمر في نون (إذن)، وذلك لمضارعة (إذن) كلها نون التوكيد ونون الصرف^(١٥٨) في حين لم تجز هذه الأمور في نون (حسن، رسن، علن) فنونها أصلية لاسم متمكن معرب، وهي جزء من كلمة، كالراء من عامر، والдал من محمد^(١٥٩).

ولعل هذه الأمور هي التي دعت المالقي للقول برسم نون (إذن) الفاء عن الوقف لا غير، فنونها كالتثنية لا تعمل مع الوقف، فهي شبيهة بالأسماء المنقوصة من حيث عدد حروفها^(١٦٠).

إن المالقي وإن لم يتفق مع الفراء في مواضع رسم نون (إذن)، غير ان رأي الفراء في مواضع رسم نون (إذن)، والتفريق بينهما، هو رأي قائم على أسس وضوابط وجيهة.

وعلى الرغم من رأي العالمين في رسم نون (إذن) وما اعتمده من أسس للتفريق في الرسم الاملائي، إلا أنني أميل للدعوة الى رسم نون (إذن) وذلك لكونها حرف، والحرف لا يثني، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن النون فيه حرف أصلي كما في (أن، عن، من...) فكما ثبت رسم النون هناك، فلم

لا تثبت مع (إذن)؛ ومن جانب ثالث فإن رسم نونها ألفاً قد يؤدي الى اللبس بينها وبين (إذا) الشرطية، مما يؤدي الى النظر الى السياق للتفريق بينهما، وهو مما لا حاجة لنا به.

أما ما استشهد به من آيات قرآنية، وردت فيها (إذن) بالألف فهو خاص بالرسم القرآني والقرآن الكريم كما هو معلوم، يجوز فيه ما لا يجوز في غيره ((أما كتابة القرآن فالذي عليه الإجماع أنها كتابة خاصة وليست حجة للاستشهاد بها في الرسم الاملائي، ولها أغراضها وحكمها التي يعرفها أصل العلم بالقراءات القرآنية))^(١٦١).

ثالثاً: ضمير (رُبَّ)

من المسائل الصرفية التي خالف فيها المالقي رأي الفراء، القول في تأنيث وتثنية وجمع مجرور (رُبَّ).

و(رُبَّ) هي حرف جر يفيد معنى التقليل، تقول: رُبَّ رجلٍ قائمٍ والقصد من ذلك تقليل القيام^(١٦٢).

وقد ذهب نحاة آخرون الى كونها تأتي لأفادة معنى التكثير، يقول ابن مالك ((وَرُبَّ للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً فالأول كقوله عليه الصلاة والسلام: يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عارية يوم القيامة... والثاني كقوله:

الارُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يلدْهُ أبوان))^(١٦٣)

ولعل ما أورده سيبويه في كتابه وفي معرض حديثه عن (كم) وتشبيهه لها بـ(رُبَّ) هو ما دفع ابن مالك وغيره من النحاة للقول بإفادة (رُبَّ) لمعنى التكثير^(١٦٤).

أما المالقي فقد ذهب الى قول أغلب النحاة بأنها من حروف المعاني التي تفيد معنى التقليل^(١٦٥).

ثم يشير المالقي لأحكام (رُب) وخصائصها؛ حيث تميزت بعدة خصائص^(١٦٦) منها:

أن يُجر بها اسم ظاهر أو مضمر؛ فأما الظاهر فيجب أن يكون موصوفاً بمفرد كقولنا: رُب رجلٍ قادم، أو بجملة اسمية كانت أم فعلية، كقولنا: رُب رجلٍ أخوه قائم، ورُب رجلٍ قَدِم أخوه.

أما المضمر المجرور بها، فيجب أن يكون مفسراً بتميز نكرة منصوبة، كقولنا: رُبهُ رجلاً، فالضمير هنا في محل جر بـ (رُب).

وفي هذا الموضع يأتي الخلاف بين الفراء والمالقي؛ فقد أوجب المالقي كما أوجب أغلب النحاة ملازمة هذا الضمير لحالة الإفراد والتذكير^(١٦٧) لذلك تراه قد عدّ رأي الفراء في هذه المسألة شاذاً، لكون الفراء قد جوز تأنيث هذا المضمر وتثنيته وجمعه أيضاً^(١٦٨).

حيث ذهب المالقي مذهب أغلب النحاة في منع تأنيث وتثنية وجمع هذا المضمر المجرور بـ (رُب) والمفسر بتميز نكرة منصوبة، فهو عندهم واجب الافراد والتذكير^(١٦٩) ومتى ما أريد التأنيث والتثنية والجمع بنوعيهما، كان ذلك في المميز النكرة، يقول: ((ولا يثنى هذا الضمير ولا يؤنث، بل يبنى على صورة المذكر المفرد، وما كان من تذكير أو تأنيث أو تثنية أو جمع ففي التفسير بعده))^(١٧٠).

أما الفراء فلعل الذي دفعه ومن ذهب مذهبهم من نحاة الكوفة الى جواز تأنيث وتثنية وجمع هذا الضمير هو حملهم على جواز ذلك الأمر مع (نعم وبئس)^(١٧١) حيث يجوز تأنيث (نعم وبئس) كقولنا: نعمت المرأة دعد، أو نعم المرأة دعد، وكذلك قولهم: هذه الدار نعمت البلد^(١٧٢). وقد يكون تعدد وجوه الاتفاق بين (رُب) و(نعم وبئس)^(١٧٣) هو الذي دفع الفراء للقول بجواز تأنيث وتثنية وجمع مضمر (رُب) تشبيهاً له بـ (نعم وبئس).

غير ان هذا الاتفاق بينهما يقابله أيضاً اختلاف بينهما^(١٧٤)، يجعل لكل منهما أحكاماً يختص بها، ويفترق بها عن الآخر. وتأنيث (نعم وبئس) من الأحكام التي اختص وتميز بها، ولا يمكن تجويز هذا الأمر مع (رُبّ)، فلم يُسمع عن العرب تأنيث مضمّر (رُبّ) أو تثنيته، أو جمعه^(١٧٥).

لذلك ترى المالقي قد وصف رأيه بالشذوذ، وهو شاذّ لكونه قد خرج عن الضوابط النحوية.

رابعاً: السين المزيدة في (أسطاع)

من المسائل الصرفية التي كان فيها خلاف بين النحاة، السين المزيدة في (أسطاع)، لكونها من الألفاظ التي زيدت بحرف، لتؤدي هذه الزيادة معنى وظيفياً فيها.

وقد بحث المالقي في هذا الجانب في معرض حديثه عن السين، أصنافها، مواضعها، ومعانيها الوظيفية في الكلمة^(١٧٦).

وقد بين ان من وظائفها الصرفية أن تأتي عوضاً من حركة عين الفعل المحذوفة في (أطاع - يطيع - إطاعة)^(١٧٧).

و(أسطاع) من الألفاظ التي تناولها النحويون بالبحث في أصلها، لغاتها، وما قد طرأ عليها من حذف وإبدال، وتوجيهات النحاة فيها^(١٧٨). وللفراء والمالقي نصيب من هذا الخلاف نقف عليه.

حيث رأى الفراء أن (أسطعت) شبّهت بـ(أفعلت)، وقد تبينّ النحاة من قوله هذا أن أصلها عنده (استطعت)، ثم حذفت التاء تخفيفاً لكونها والطاء من مخرج واحد، فصارت (أسطعت) بهمزة مقطوعة مفتوحة^(١٧٩).

إن رأي الفراء هذا لم يكن محل اتفاق، فللمالقي رأي في هذه المسألة تراه بعيداً عن رأي الفراء.

فالمالقي يذهب مع البصريين في وظيفة السين الزيدة هنا، وهو يوافق سيبويه في كون أصل هذه الكلمة (أطاع) من (أطوع - يطوع) حيث نُقلت حركة عين الفعل (الفتحة في أطوع والكسرة في يطوع) الى الطاء مع قلبها ألفا مع الفتحة، وياء مع الكسرة فأصبحت: (أطاع - يطيع)، ثم زيدت السين عليها عوضاً من حركة عين الفعل^(١٨٠).

ولذلك تجد المالقي قد ردّ رأي الفراء، ورآه قولاً فاسداً غير جدير بالقبول؛ وذلك لتعارضه مع القاعدة الصرفية. حيث علل المالقي رفضه لرأي الفراء بأن ما يُحذف منه حرف تكون ألفه - إن كانت فيه الف - موصولة مكسورة، وقد أورد لذلك مثالا قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَبَأٌ﴾^(١٨١).

أي ان الف (اسطاع) قبل حذف التاء وبعده موصولة، فإن كانت (أسطاع) أصلها (أستطعت) كان واجباً بقاء الفها في حال الوصل، غير إنه جعل الالف فيها مفتوحة مقطوعة^(١٨٢).

ثم يعود المالقي ويؤكد رأيه بأن السين هنا مزيده عوضاً من حركة عين الفعل، وذلك من خلال الفاظ أخرى زيدت بحرف عوّض به عن حركة عين الفعل أيضاً، كما في كلمة: (أهراق - يهريق - أهراقة) فالهاء هنا مزيده عوّضت عن حركة الواو المنقلبة الفا في (أراق - يريق) من أصل: (أروق - يروق)، فنقلت حركة الواو الى الراء وقلبت الفها مع الفتحة، وياء مع الكسرة^(١٨٣).

إن ما حدث في كلمة (أهراق - يهريق) من نقل و قلب مطابق لما راه المالقي في هذه السين الزيدة.

ولعل رأي المالقي هنا هو الأكثر رجحانا وقبولا من قول الفراء، وذلك لما فيه من اتفاق مع الأصول والثوابت الصرفية.

ورأي المالقي هذا في أصل هذه السين ووظيفتها هو من الآراء التي اتفق فيها تماماً مع قول البصريين.

خامساً: أصل (لن)

لن: حرف ناصب للفعل المضارع، يؤدي معنى النفي والاستقبال^(١٨٤)، ونفيه للحال والاستقبال، لذلك امتنع مجيئه مع حرف الاستقبال السين في سياق واحد، وإن كان كل منهما دالا على المستقبل، غير ان (لن) تفيد نفي الحدوث، والسين تفيد وقوعه^(١٨٥).

وقد اختلف النحاة في أصل (لن) بين كونها حرفاً بسيطاً أم مركباً؛ فمنهم مَنْ رآها حرفاً قائماً بذاته غير مركب، في حين ذهب آخرون الى كونها حرفاً مركباً من (لا) و(أن)، وطرأ عليها ما طرأ من تخفيف للهمزة، ثم حذف الالف لالتقاء ساكنين، فصارت (لن)^(١٨٦).

وبين هذا الرأي وذاك القول تجد للفراء رأياً في هذا المضمار، فهو يرى ان أصل (لن) هو (لا)، ثم ابدلت الالف نونا، وذلك لما بين هذين الحرفين من إمكانية الإبدال بينهما^(١٨٧)، ذلك ان الإبدال هو إقامة حرف محل غيره، لعدة دواعٍ، وحروفه يجمعها قولك: (استنجده يوم صال زط)^(١٨٨). وبذلك فإن ما دفع الفراء للقول بهذا الرأي عدة أوجه:

١- حمله على وقوع الإبدال بين الألف والنون، فكثيراً ما تبدل الألف من النون، كما في نون التوكيد الخفيفة في مثل قوله تعالى: ﴿لَسْفَعًا﴾^(١٨٩)، ونون الصرف عند النصب في مثل قولك: رأيت زيدا^(١٩٠).

٢- دلالة كل من الحرفين (لا) و (لن) على النفي، وبالأخص نفي المستقبل، فهما يشتركان بإفادتهما نفي المستقبل^(١٩١).

إن الفراء برأيه هذا لم يذهب مع مَنْ قال بأنها مركبة، غير انه رآها مبدلة

عن أصل؛ وهو ما لم يوافقه المالقي فيه، فالمالقي يذهب مع سيبويه في كون (لن) هي حرفاً أصلاً برأسه، غير مركبة، ولا منقلبة عن أصل^(١٩٢).

لذلك تراه قد ردّ على من خرج عن هذا الرأي^(١٩٣)، ورأي الفراء عنده من الآراء المردودة لعدة أوجه:

١- الوجه الصوتي: إن كانت الأداة (لا) أصل (لن)، فإن ذلك يقتضي كون النون مبدلة عن الألف، أي إبدال المقطع من الصوت، وهو إبدال الثقيل من الخفيف، في حين أن إبدال نون التوكيد الخفيفة، ونون الصرف عند النصب الفا هو إبدال من ثقل إلى خفة، فكيف يحمل هذا الأمر على ذاك ويقاس عليه^(١٩٤)

٢- الوجه الصرفي: أن إبدال النون الفا في نون التوكيد الخفيفة، ونون الصرف عند النصب، هو إبدال مختص بحال الوقف ((والألف أبدلت من أختيها ومن الهمزة والنون... وإبدالها من النون في الوقف خاصة على ثلاثة أشياء المنصوب المنون وما لحقته النون الخفيفة المفتوح ما قبلها وإذن كقولك رأيت زيدا ولنسفاً وفعلتها إذاً))^(١٩٥). و(لن) أداة تعمل في الوصل والوقف، ولا ينبغي القياس بينهما هنا على جواز هذا الأمر هناك.

٣- الوجه النحوي: ويضيف المالقي رداً آخر يعزز فيه رأيه، ف(لن) و(لا) وإن اشتركا في إفادتهما معنى النفي، غير أن هذا الاتفاق غير كاف لبيح كون (لا) هي أصل (لن)، ذلك أن هذا الاتفاق يقابله اختلاف بينهما، ف(لن) أداة ناصبة للفعل المضارع، و(لا) أداة نافية غير ناصبة، ولم ترد ناصبة في محل، كما لم ترد (لن) غير ناصبة في محل^(١٩٦).

كما سبق تجد أن المالقي قد استعان بمعرفته الصوتية والصرفية والنحوية في

الرد على رأي الفراء. وحقيقة ان المالقي هو من أكثر النحويين الذين ردوا رأي الفراء في هذه المسألة، وما ذلك إلا لكونه قد رأى بُعداً بين قول الفراء والصواب.

ولما قد عرض يمكن القول ان الأرجح هنا هو رأي المالقي ومن ذهب مذهبهم، وضعف رأي الفراء.

سادساً: الميم المزيدة في (اللهم)

ولهذا اللفظ نصيب من الخلاف بين الفراء والمالقي. ومنشأ الخلاف بينهما في أصل هذا اللفظ وكيفية تركيبه، وتحديدًا في الميم التي ينتهي بها هذا اللفظ.

فللفراء في لفظ (اللهم) رأي وبه اختلف المالقي معه، حيث يرى الفراء ان الميم هنا ليست عوضاً من حرف النداء، وإنما هي مقتطعة من لفظ (آمناً)، فأصل الكلام عنده: (يا الله آمناً بخير)، ولكثرة استعمالها ودورانها على الألسن، صارت (اللهم)، فالميم فيه هي ميم (آمناً) وليست عوضاً من حرف النداء، أما الهمزة فقد سقطت لفظاً وكتابة طلباً للخفة، كما في (أيش) وأصلها أي شيء، و(عم صباحاً) أي: انعم صباحاً^(١٩٧).

أما المالقي وفي معرض حديثه عن الميم المفردة ومواضعها في الكلام، بين ان من مواضعها أن تأتي عوضاً من حرف النداء في لفظ الجلالة (الله) حيث تزداد الميم في نهاية لفظ الجلالة (اللهم)^(١٩٨)، كما في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ﴾^(١٩٩) فالميم في (اللهم) إنما هي عوض من أداة النداء (يا)، على الرغم من ان لفظ الجلالة (الله) من الأسماء التي جاز فيها النداء مع وجود (أل) التعريف، غير ان الشائع فيه حذف النداء منها، ومجيء الميم عوض منها^(٢٠٠).

ويعلل الفراهيدي هذا الأمر بقوله: ((ومعنى "اللهم" أرادوا أن يقولوا: "يا الله" فتقل عليهم، فجعلوا مكان حرف النداء الميم، وجعلوا الميم بدلاً من

حروف النداء، فقالوا "اللهم"، لأن الميم من حروف الزوائد أيضاً فأسقطوا "يا" وهو حرف النداء، وجعلوا ميماً زائدة في آخر الكلمة... كأنك تريد "يا الله"، ثم قلت: "اللهم" فزدت الميم بدلاً من "يا" في أوله))^(٢٠١) ولذلك امتنع الجمع بين النداء وبين لفظ (اللهم)، لكون الميم جاءت آخر الكلام عوضاً من أداة النداء، ولا يجوز في العربية الجمع بين المعوض والمعوض عنه^(٢٠٢).

لذلك تجد المالقي هنا قد رد رأي الفراء ورآه رأياً ضعيفاً، مردوداً بعدة حجج^(٢٠٣):

أولاً: ان كانت الميم في لفظ (اللهم) لست عوضاً من حرف النداء، وانما هي مجتزأة من لفظ (آمنا) في قولهم: (يا الله آمنا) لجاء أو كثر مجيء الاثنين معاً (حرف النداء + اللهم) في العربية ((لأن تصيير الشئين شيئاً واحداً لا يمنع من دخول حرف النداء ألا ترى اننا ننادي معدي كرب وبعلبك وما اشبه ذلك وهما اسمان جُعلا اسماً واحداً))^(٢٠٤). وهو ما لم يرد في العربية سوى بيتين من الشعر^(٢٠٥)، أما الأول فهو قول الشاعر^(٢٠٦):

إني إذا ما حدثتُ أَلَمَّـا أقول: يا اللههم يا اللههم
والثاني قول الشاعر^(٢٠٧):

وما عليك أن تقولي كلماً سبّحتِ أو هلّلتِ: يا اللههم ما
أرددُ علينا شيخنا مسلماً

ولعل هذين البيتين من الشعر هما مما احتج به الفراء ومذهبه في صحة رأيهم، لكون الشاعر هنا قد جمع بينهما (النداء + اللهم) ولو كانت الميم عوضاً من حرف النداء لما جاز الجمع بينهما لامتناع اجتماع المعوض والمعوض عنه^(٢٠٨).

ويرد المالقي هذه الحجة بقولين؛ الأول: إن النداء هنا دخل على لفظ الجلالة، ولفظ الجلالة يجوز فيه ما يمتنع في غيره، يقول: ((وإنما زیدت للتعظیم في هذا الاسم خاصة لا اختصاصه بأشياء انفرد بها دون الاسماء))^(٢٠٩).

والثاني: إن ما جيء من نداء (اللهم) في البيتين السابقين هو من قبيل الضرورة الشعرية^(٢١٠). وما كان من ضرورة في الشعر لا يقاس عليه، وقد ((سهل الجمع بينهما للضرورة ان العوض في آخر الاسم والمعوض في أوله، والجمع بين العوض والمعوض عنه جائز في ضرورة الشعر، قال الشاعر:

هـمَا نَفْثَا فِي مَنْ فَمَوِيَهُمَا عَلَى النَّايِحِ الْعَاوِي أَشَدُّ الرِّجَامِ

فجمع بين الميم والواو وهو عوض منها لضرورة الشعر، فجمع بين العوض والمعوض، وكذلك هاهنا))^(٢١١).

ثانياً: وحجة المالقي الثانية في رده على الفراء، ان لفظ (اللهم) يجتمع مع لفظ (آمنا) فكثير ما يرد (اللهم آمنا) في العربية، ولو كانت الميم في (اللهم) مأخوذة من (آمنا) لما وردت وتكررت معها في التركيب نفسه، حيث لا يجمع بين اللفظ وما أخذ منه، لعدم حصول الفائدة.^(٢١٢)

ثالثاً: ويزيد المالقي رداً آخرًا يذهب برأي الفراء ويضعفه، ذلك ان (اللهم) ان كانت مأخوذة من (اللهم آمنا) امتنع مجيئها لغير هذا المعنى، وذلك لأنها تفيد الدعاء بالأمن لكونها مجتزأة من لفظ (آمنا)^(٢١٣) و(آمنا) في اللغة مأخوذ من الأمن والأمان، وهي ضد الخوف^(٢١٤).

فتقول: اللهم آمنا، اللهم ارحمنا، اللهم ارزقنا، وغيرها من المعاني المشابهة التي تفيد الأمن والرحمة والخير.

غير انه قد يقع في الكلام تقيض هذا المعنى، فترى قولهم مثلاً: اللهم

العنهم، اللهم امنعهم، اللهم اخزهم.... وغيرها^(٢١٥)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٢١٦) فلو ((كان الأمر على ما ذهبوا اليه لكان التقدير فيه (أما بخير ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من السماء، أو ائتنا بعذاب اليم)، ولا شك ان هذا التقدير ظاهر الفساد، إذ لا يكون أمنهم بالخير ان يطر عليهم حجارة من السماء، أو يؤتوا بعذاب أليم))^(٢١٧).

فالكلام هنا وعلى تقدير رأي الفراء في (اللهم) يُخرج الكلام من استقامة المعنى وحسنه، فالتناقض فيه بين واضح، ويمكن ان يعد من قبيل الكلام المحال^(٢١٨)، وذلك لعدم اتفاق أوله مع آخره في المعنى.

ولهذا وذلك يكون رأي المالقي ومن ذهب معهم هو الأرجح كفةً، والأكثر قبولاً، وذلك لصواب رأيه، وسداده صناعة ومعنى، وهو رأي موافق لقول البصريين.

الخاتمة:

يمكن أن نلخص ما انتهى إليه البحث هذا بعدة نتائج:

١- تناول البحث هذا المسائل التي لم يتفق المالقي فيها مع الفراء في كتابه الرصف، حيث رصد البحث جميع مسائل الخلاف بينهما.

٢- إن كتاب (رصف المباني) هو مصنف قد اتسم بالشمول والإحاطة، لكون صاحبه قد تناول فيه علوم اللغة المتنوعة، لذلك ترى ان مسائل الخلاف هنا قد تنوعت بين مسائل خلافية نحوية، ومسائل خلافية صرفية.

٣- إن مسائل الخلاف التي أثارها المالقي لم تكن على نحو واحد، فترى المالقي في قسم منها يذكر رأي الفراء ضمن مسألة معينة، ثم يبين رأيه

الرافض والمخالف لرأي الفراء، واصفا إياه بالوهم أو الشذوذ، ذاكرة أهم الأسباب والحجج التي دعت له لرأي الفراء، ثم مشيراً لرأيه في هذه المسألة.

في حين تجد المالقي في بعضٍ منها يطرح رأي الفراء في مسألة معينة، ثم يشير إلى أن هذا الرأي مردود مرفوض ولا يمكن الأخذ به، دون أن يصرح بالأسباب التي دعت له للقول ببطلان رأي الفراء.

وقسم ثالث قد اكتفى المالقي فيه بعرض رأي الفراء مع آراء غيره من العلماء، ثم يطرح رأيه المخالف لرأي الفراء.

٤- لكون الفراء كوفي المذهب، بل هو زعيم المذهب الكوفي، فقد مثلت آراؤه المدرسة الكوفية.

أما المالقي فهو كما يرى النحويون ليس له مذهب محدد، فهو كما وصفه محقق كتابه متردد بين الكوفيين والبصريين، غير أنه من خلال البحث في كتابه هذا تبين أن آراءه تميل للمدرسة البصرية، حتى أن بعضها يتفق تماماً مع رأي البصريين، كراهيه في عمل (ليت)، وقوله في أصل (أسطاع)، والميم الزيدة في (اللهم).

٥- إن المالقي كما هو معلوم متبحر في علوم اللغة، وعلى اطلاع واسع فيها، لذلك تجده قد استعان بمعرفته النحوية والصرفية والصوتية - أحياناً - في الرد على آراء الفراء التي خالفها ولم يتفق معه فيها.

٦- معظم آراء الفراء التي خالفها المالقي لم نجدها في مصنفاته، وإنما تم الاعتماد في ذلك على ما نقله العلماء القدماء، واتفقوا في نسبته للفراء. ولعل هذه الآراء لو وجدت في مصنفاته وأخذت منها لكان الأمر أقرب للدقة، حيث يتيح هذا الأمر معرفة رأيه بدقة، أدلته، تفاصيل رأيه،

وشروطه، واستثناءاته؛ وكما هو الحال في مسألة مجيء (إلا) بمعنى (واو) العطف والتي نسبها بعض النحاة له. غير أنه عند الرجوع لكتابه (معاني القرآن) تبين أن رأيه هذا يجوز في مواضع محددة لم يشر إليها النحاة.

Abstract

This research deals with these matters that AL-Maliqui did not agree with AL-Farah in his book (AL-Rasif) there for the research observed all the argument matters between them.

(Rasif AL-Mabani) book is a book that featured by an inclusiveness and taking care, because its concerned has dealt with variant linguistics, therefore you can notice the matters of the argument here is varied between grammatical issues and inflectional issues.

Since AL-Faraa imitated AL-Kufi rite, so his opinions represent AL-Kufi school.

As for AL-Maliqui as grammarians observe that he doesn't have a specific religion or rite, as an investigator who checked his book described it, hesitant between AL-Kufian people and AL-Basareen people, however through his research in this book, it has been shown that his views goes to or lead to the Basaria school, Even some of them have agreed with the opinion of AL-Basaria n people.

as AL-Maliqui is studying thoroughly or deeply in linguistics, he has relied heavily on his inflectional grammatical knowledge and also the vocal one, to reply and reacted on AL-Faraa opinions that he broke it, as a reference to these cases that

most opinions of AL-Faraa that AL-Maliqi broke، weren't existed in his book، but what it has been transferred

From grammarians and they have agreed in tracing back to AL-Faraa if the opinion was existed in his own books and has taken from then، the situation would be so closed to the accuracy.

هوامش البحث

(١) ظ: معاني القرآن: مقدمة المحقق: ٧/١، طبقات النحويين واللغويين: ١٣١.

(٢) ظ: معاني القرآن: مقدمة المحقق: ٧/١، ٨.

(٣) ظ: م. ن.

(٤) ظ: م. ن: ٨/١، المدارس النحوية: ١٩٨.

(٥) ظ: معاني القرآن: مقدمة المحقق: ١٠/١، طبقات النحويين واللغويين: ١٣٣.

(٦) ظ: معاني القرآن: مقدمة المحقق: ٨/١، طبقات النحويين واللغويين: ١٩٦-١٩٧.

(٧) ظ: معاني القرآن: المقدمة: ٩/١، المدارس النحوية: ١٩٨.

(٨) ظ: المدارس النحوية: ١٩٨-١٩٩.

(٩) ظ: م. ن.

(١٠) ظ: م. ن: ١٩٩.

(١١) ظ: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ١١٩.

(١٢) ظ: معاني القرآن: مقدمة المحقق: ٧/١.

(١٣) طبقات النحويين واللغويين: ١٣١.

(١٤) م. ن.

(١٥) ظ: معاني القرآن: مقدمة المحقق: ١٠/١-١١، المدارس النحوية: ٢٠.

(١٦) ظ: رصف المباني: مقدمة المحقق: ط.

(١٧) ظ: رصف المباني: مقدمة المحقق: ي.

(١٨) ظ: الاحاطة في اخبار غرناطة: ٧٩/١.

(١٩) ظ: م. ن: ٨٠/١.

(٢٠) ظ: م. ن: ٢٠٢/١.

(٢١) ظ: م. ن: ٧٩/١.

- (٢٢) ظ: م. ن: ٨٢/١
- (٢٣) ظ: م. ن: ٧٩/١
- (٢٤) ظ: م. ن: ٨٠/١
- (٢٥) ظ: رصف المباني: مقدمة المحقق: ز
- (٢٧) الاحاطة في اخبار غرناطة: ٨٠/١
- (٢٧) ظ: م. ن
- (٢٨) ظ: رصف المباني: المقدمة: ٢
- (٢٩) ظ: م. ن: ٧١، ٣٠٦
- (٣٠) م. ن: مقدمة المحقق: ع
- (٣١) ظ: م. ن
- (٣٢) رصف المباني: المقدمة: ٢
- (٣٣) ظ: م. ن: مقدمة المحقق: ق.
- (٣٤) الاحاطة في اخبار غرناطة: ٨٠/١.
- (٣٥) ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٢٦/١- ٢٨٦، مسألة (٣٥).
- (٣٦) ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٦٩-٢٧٢.
- (٣٧) ظ: رصف المباني: ٩٢، الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٦٨/١، مغني اللبيب: ١٠١، ٧٣٩.
- (٣٨) رصف المباني: ٩٢-٩٣.
- (٣٩) م. ن: ٩٢
- (٤٠) ظ: م. ن: ٩٢، هامش (٢)، الجنى الداني: ٤٧٩.
- (٤١) ظ: مغني اللبيب: ١٠١.
- (٤٢) البقرة: ١٥٠
- (٤٣) النمل: ١٠-١١
- (٤٤) البقرة: ١٥٠.
- (٤٥) معاني القرآن: ٨٩/١.
- (٤٦) النمل: ١٠-١١.
- (٤٧) معاني القرآن: ٢٨٧/٢
- (٤٨) م. ن.
- (٤٩) معاني القرآن: ٨٩/١
- (٥٠) م. ن: ٢٨٧/٢
- (٥١) ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٢٧٨-٢٨٧ مسألة (٣٧)
- (٥٢) ظ: الكتاب: ٢ / ٣٠٩.

المسائل الخلافية بين الفراء والمالقي في كتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني.....(٦١٩)

(٥٣) ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٨٠/١، أسرار العربية: ١١٨، ١٩، الباب في علل البناء والاعراب: ٣٠٩/١.

(٥٤) ظ: للمع في العربية: ٧٠، المفصل: ٣٧٩، الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٨٠/١، شرح المفصل: ٨٤/٢

(٥٥) ظ: المفصل: ٣٧٩، شرح المفصل: ٨٤/٢.

(٥٦) ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٧٨/١، اسرار العربية: ١١٩، الباب في علل البناء والاعراب: ٣٠٩/١.

(٥٧) يوسف: ٣١

(٥٨) ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٨٠/١، اسرار العربية: ١١٩، الباب في علل البناء والاعراب: ٣١١/١، شرح المفصل: ٨٥/٢

(٥٩) اعراب الجمل واشباه الجمل: شوقي المعري: ١٣٣.

(٦٠) ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٨٠/١، التبيان في اعراب القرآن: ٥٣/٢، رصف المباني: ١٧٩.

(٦١) ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٨٠/١، اسرار العربية: ١١٩، التبيان في اعراب القرآن: ٥٣/٢، الباب في علل البناء والاعراب: ٣١٠/١، شرح المفصل: ٨٥/٢

(٦٢) ظ: المقتضب: ٣٩١/٤

(٦٣) ظ: رصف المباني: ١٧٩، لسان العرب: ١٤ / ١٨٢ مادة (حشى).

(٦٤) المفصل: ٣٨٧/١

(٦٥) ظ: شرح المفصل: ٨٥/٢، رصف المباني: ١٧٩، شرح الاشموني: ٢ / ٢٤٥، همع الهوامع: ٢١٢/٢.

(٦٦) ظ: شرح الاشموني: ٢ / ٢٤٥.

(٦٧) ظ: رصف المباني: ١٧٩، شرح المفصل: ٨٥/٢.

(٦٨) ظ: شرح ابن عقيل: ٢ / ٧٦.

(٦٩) يوسف: ٣١

(٧٠) يوسف: ٥١

(٧١) رصف المباني: ١٨٠.

(٧٢) ظ: التبيان في اعراب القرآن: ٥٣/٢، رصف المباني: ١٨٠

(٧٣) ظ: التبيان في اعراب القرآن: ٥٣/٢، الجامع لأحكام القرآن: ٩ / ١٨١

(٧٤) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٦، ٢١٧

(٧٥) ظ: رصف المباني: ٢١٨-٢٥٧

(٧٦) ظ: م. ن: ٢٣٣.

(٧٧) النحل: ١٨

(٧٨) ظ: رصف المباني: ٢٣٥.

(٧٩) ظ: م. ن: هامش (١)، اللامات: ٧٢/١، ٧٥.

(٨٠) ظ: اللامات: ٧٢/١، ٧٥

(٨١) ظ: م. ن.

(٨٢) ظ: اللامات: ٧٢، ٧٥.

(٨٣) ظ: رصف المباني: ٢٣٣، اللامات: ٧٥، الانصاف في مسائل الخلاف: ٢١٧/١، شرح ابن عقيل:

٣٦٣/١.

(٨٤) شرح ابن عقيل: ٣٦٤/١

(٨٥) ظ: الخصائص: ٣١٥/١، رصف المباني: ٢٣٣، مغني اللبيب: ٣٠٤.

(٨٦) ظ: رصف المباني: ٢٣٤، الانصاف في مسائل الخلاف: ٢١٨/١

(٨٧) ق: ٣٧

(٨٨) ص: ٤٠

(٨٩) ظ: رصف المباني: ٢٣٤.

(٩٠) ظ: الكتاب: ١٣١/٢، المقتضب: ١٠٨/٤، اللمع في العربية: ٤١/١، المفصل: ٣٢٨، ٤٠٠، شرح ابن

عقيل: ٣٤٦/١، رصف المباني: ٢٩٨، مغني اللبيب: ٣٧٥، ٣٧٦.

(٩١) الانعام: ٢٧

(٩٢) ظ: المفصل: ٣٢٨، شرح ابن عقيل: ٣٤٦/١، مغني اللبيب: ٣٧٥.

(٩٣) ظ: رصف المباني: ٢٩٨.

(٩٤) ظ: المفصل: ٤٠٠، شرح المفصل: ٨٣/٨، ٨٤، رصف المباني: ٢٩٨، مغني اللبيب: ٣٧٦.

(٩٥) ظ: الكتاب: ١٤٢/٢، شرح المفصل: ١٠٣/١، رصف المباني: ٢٩٨، مغني اللبيب: ٣٧٦.

(٩٦) رصف المباني: ٢٩٨.

(٩٧) ظ: المفصل: ٣٢، ٢٧٥.

(٩٨) رصف المباني: ٢٩٨

(٩٩) الخصائص: ٢٧٤-٢٧٥

(١٠٠) م. ن: ٢٧٥-٢٧٦

(١٠١) ظ: رصف المباني: ٢٩٨

(١٠٢) ظ: الكتاب: ١٤١/٢، المفصل: ٤٩، شرح المفصل: ٨٤/٨

(١٠٣) ظ: م. ن.

(١٠٤) شرح المفصل: ٨٤/٨

(١٠٥) ظ: رصف المباني: ٣٢٩-٣٦٣.

(١٠٦) ظ: م. ن.

(١٠٧) ظ: م. ن: ٣٣٩.

المسائل الخلافية بين الفراء والمالقي في كتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني.....(٦٢١)

- (١٠٨) م. ن.
- (١٠٩) ظ: شرح قطر الندى: ٢٥٤.
- (١١٠) ظ: سر صناعة الاعراب: ٤٤٩/٢-٤٥٠، ٤٦٣-٤٦٥، ٤٨٧، علل الثنية: ٦٠-٦٢، ٨٠-٨٤، اسرار العربية: ٤٩، ٥٠، الباب في علل البناء والاعراب: ١٠٥/١-١٠٩.
- (١١١) ظ: سر صناعة الاعراب: ٤٧٠/٢، الباب في علل البناء والاعراب: ١/١٠٥، رصف المباني: ٣٤٠.
- (١١٢) ظ: رصف المباني: ٣٤٠.
- (١١٣) م. ن.
- (١١٤) ظ: سر صناعة الاعراب: ٤٧٠/٢.
- (١١٥) ظ: م. ن.
- (١١٦) ظ: م. ن.
- (١١٧) الاحزاب: ١٠.
- (١١٨) ظ: سر صناعة الاعراب: ٤٧٠/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٩١/٢، البرهان: ٦٠/١، ٦١.
- (١١٩) ظ: الجمل في النحو: ٢٣٦، ٢٣٧.
- (١٢٠) ظ: سر صناعة الاعراب: ٤٧٥/٢، الباب في علل البناء والإعراب: ١/١٠٩.
- (١٢١) ظ: سر صناعة الاعراب: ٢٧٤/٢.
- (١٢٢) ظ: أوضح المسالك: ٢٢٣/١، رصف المباني: ٤٢، مغني اللبيب: ١٣٦.
- (١٢٣) ظ: شرح قطر الندى: ٣٣٢، مغني اللبيب: ١٣٦.
- (١٢٤) ظ: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٠٤/١، ٤٠٧ مسألة (٥٩)، رصف المباني: ٤٢، ٤٣، شرح قطر الندى: ٣٣٢، مغني اللبيب: ١٣٦.
- (١٢٥) ظ: رصف المباني: ٤٢، ٤٣، شرح قطر الندى: ٣٣٢، لسان العرب: ٤٦٣/١٣ مادة (يمن).
- (١٢٦) ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: ٤٠٤/١.
- (١٢٧) ظ: م. ن: ٤٠٥/١، شرح المفصل: ٣٦/٨.
- (١٢٨) ظ: م. ن.
- (١٢٩) ظ: شرح المفصل: ٣٦/٨.
- (١٣٠) ظ: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥٠/١، شرح الفصل: ٣٦/٨، لسان العرب: ٤٦١/١٣ مادة (يمن).
- (١٣١) رصف المباني: ٤٢.
- (١٣٢) ظ: م. ن: ٤٣.
- (١٣٣) أوضح المسالك: ٣٦٧/٤، ظ: شرح قطر الندى: ٣٣١.
- (١٣٤) شرح المفصل: ١٣٦/٩.

(٦٢٢)..... المسائل الخلافية بين الفراء والمالقي في كتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني

(١٣٥) ظ: رصف المباني: ٤٣، شرح المفصل: ٣٥/٨، مغني اللبيب: ١٣٧، لسان العرب: ١٣/ ٤٦٢ مادة (يمن).

(١٣٦) ظ: رصف المباني: ٤٣، شرح المفصل: ١٣٧/٩، شرح قطر الندى: ٣٣٢.

(١٣٧) شرح المفصل: ٣٦/٨.

(١٣٨) ظ: المفصل: ٤٩٧، رصف المباني: ٤٢.

(١٣٩) شرح المفصل: ١٣٧/٩.

(١٤٠) ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٤٠٩، شرح المفصل: ٣٦/٨، رصف المباني: ٤٣.

(١٤١) ظ: رصف المباني: ٤٣، مغني اللبيب: ١٣٧.

(١٤٢) ظ: رصف المباني: ٤٣، المفصل: ٤٨٢، شرح المفصل: ٣٦/٨، موصل الطلاب الى قواعد

الاعراب: ١٦٩، شرح شذور الذهب: ١٥٠، مغني اللبيب: ٨٧٢.

(١٤٣) ظ: رصف المباني: ٤٣

(١٤٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٤٠٨.

(١٤٥) ظ: الكتاب: ٤/ ٢٣٤، المفصل: ٤٤٣، حروف المعاني: ٦، أوضح المسالك: ٤/ ١٦٢

(١٤٦) رصف المباني: ٦٣.

(١٤٧) ظ: الكتاب: ٣/ ١٢، ١٦، ٢٤، المقتضب: ١٠/ ١١، اللمع في العربية: ١٢٧، المفصل: ٤٤٣،

اسرار العربية: ١٧١، أوضح المسالك: ٤/ ١٦٢-١٦٨، همع الهوامع: ٢/ ٢٩٤-٢٩٧

(١٤٨) ظ: رصف المباني: ٦٧-٦٨، مغني اللبيب: ٣١.

(١٤٩) ظ: رصف المباني: ٦٨، الباب في علل البناء والاعراب: ٣١٠/٢، مغني اللبيب: ٣١.

(١٥٠) ظ: الباب في علل البناء والاعراب: ٣١٠/٢.

(١٥١) ظ: المفصل: ٢١٣، مغني اللبيب: ١٢٧.

(١٥٢) ظ: رصف المباني: ٦٨

(١٥٣) ظ: م. ن

(١٥٤) ظ: الخصائص: ٢/ ٢٤٥، سر صناعة الاعراب: ٢/ ٦٨٠، الباب في علل البناء

والاعراب: ٢/ ٣١٠، أوضح المسالك: ٤/ ٣٤٢.

(١٥٥) ظ: سر صناعة الاعراب: ٢/ ٦٨٥، ٦٨٦، رصف المباني: ٦٨.

(١٥٦) سر صناعة الاعراب: ٢/ ٦٨٠.

(١٥٧) الخصائص: ٢/ ٢٤٥.

(١٥٨) ظ: سر صناعة الاعراب: ٢/ ٦٨٠.

(١٥٩) ظ: م. ن

(١٦٠) ظ: رصف المباني: ٦٨.

المسائل الخلافية بين الفراء والمالقي في كتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني.....(٦٢٣)

(١٦١) آراء العلماء في كتابة (إذن): د.أنس بن محمود فجّال، شبكة الامام الاجري، www.Ajurry.com

(١٦٢) ظ: حروف المعاني: ١٤، المفصل: ٢٨٢، شرح المفصل: ٢٦/٨، رصف المباني: ١٨٨.

(١٦٣) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ٥١/٣، ظ: مغني اللبيب: ١٨٠.

(١٦٤) ظ: الكتاب: ١٦١ / ٢، الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٢٤٩.

(١٦٥) ظ: رصف المباني: ١٨٨.

(١٦٦) ظ: حروف المعاني: ١٤، المفصل: ٢٨٢، شرح المفصل: ٢٦/٨-٢٨، رصف المباني: ١٨٨-١٩٤،

مغني اللبيب: ١٨١.

(١٦٧) ظ: رصف المباني: ١٩٠

(١٦٨) ظ: م.ن: ١٩١

(١٦٩) ظ: رصف المباني: ١٩٠-١٩١، اللباب في علل البناء والاعراب: ٣٦٧/١، أوضح المسالك إلى

ألفية ابن مالك: ١٩/٣، مغني اللبيب: ٦٠٨

(١٧٠) رصف المباني: ١٩٠-١٩١، ظ: شرح شذور الذهب: ٤٣١ .

(١٧١) ظ: رصف المباني: ١٩١، مغني اللبيب: ٦٣٨/١

(١٧٢) ظ: المفصل: ٣٦٢

(١٧٣) ظ: اللباب في علل البناء والاعراب: ١٨٣/١، شرح المفصل: ٢٦/٨، مغني اللبيب: ٦٣٨.

(١٧٤) ظ: شرح المفصل: ٢٧/٨

(١٧٥) ظ: مغني اللبيب: ٦٣٨

(١٧٦) ظ: رصف المباني: ٣٩٣ - ٣٩٨.

(١٧٧) ظ: م.ن: ٣٩٤

(١٧٨) ظ: الكتاب: ٢٥/١، ٢٨٥/٤، سر صناعة الاعراب: ٢٨٣/١، شرح المفصل: ٣٦/٨.

(١٧٩) ظ: سر صناعة الاعراب: ٢٠٠/١، ٢٠١، اللباب في علل البناء والاعراب: ٢٧٧/٢، رصف

المباني: ٣٩٥.

(١٨٠) ظ: الكتاب: ٢٥/١، رصف المباني: ٣٩٤.

(١٨١) الكهف: ٧٣

(١٨٢) ظ: سر صناعة الاعراب: ٢٠١/١، اللباب في علل البناء والاعراب: ٢٧٨/٢، رصف المباني: ٣٩٥

(١٨٣) ظ: سر صناعة الاعراب: ٢٠١/١، ٢٠٢، رصف المباني: ٣٩٥.

(١٨٤) ظ: رصف المباني: ٢٨٥، شرح قطر الندى: ٥٧، ٥٨، أسرار العربية: ١٧٠، أوضح المسالك إلى

ألفية ابن مالك: ١٤٨/٤، حروف المعاني: ٨، شرح المفصل: ١١١/٨، مغني اللبيب: ٣٧٣.

(١٨٥) ظ: رصف المباني: ٢٨٥.

(٦٢٤)..... المسائل الخلافية بين الفراء والمالقي في كتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني

(١٨٦) ظ: سر صناعة الاعراب: ١/ ٣٠٥، الخصائص: ٣/ ١٥١، المفصل: ٤٠٧، أسرار العربية: ١٧٠، شرح المفصل: ٨/ ١١١-١١٢، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤/ ١٤٩، رصف المباني: ٢٨٥-٢٨٦، مغني اللبيب: ٣٧٣-٣٧٤، شرح قطر الندى: ٥٨، شرح شذور الذهب: ٣٧١-٣٧٢، همع الهوامع: ٢/ ٢٨٦.

(١٨٧) ظ: المفصل: ٤٠٧، شرح المفصل: ٨/ ١١١-١١٢، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤/ ١٤٩، رصف المباني: ٢٨٥-٢٨٦، مغني اللبيب: ٣٧٣، شرح قطر الندى: ٥٨، شرح شذور الذهب: ٣٧٢، همع الهوامع: ٢/ ٢٨٦.

(١٨٨) ظ: المفصل: ٥٠٥، شرح المفصل: ١٠/ ٧، الشافية: ٧٦.
(١٨٩) العلق: ١٦.

(١٩٠) ظ: رصف المباني: ٢٨٥.

(١٩١) ظ: همع الهوامع: ٢/ ٢٨٦.

(١٩٢) ظ: رصف المباني: ٢٨٦.

(١٩٣) ظ: م. ن: ٢٨٦-٢٨٧.

(١٩٤) ظ: م. ن: ٢٨٧.

(١٩٥) المفصل: ٥٨.

(١٩٦) ظ: رصف المباني: ٢٨٧.

(١٩٧) ظ: معاني القرآن: ١/ ٣٠٢، اللامات: ٩٠، سر صناعة الإعراب: ١/ ٤٣٠، اللمع في العربية: ١١٣، أسرار العربية: ١٣١، اللباب في علل البناء والاعراب: ١/ ٣٣٨، رصف المباني: ٣٠٥.

(١٩٨) ظ: رصف المباني: ٣٠٥.

(١٩٩) آل عمران: ٢٦.

(٢٠٠) ظ: رصف المباني: ٣٠٥، اللامات: ٩٠، سر صناعة الاعراب: ١/ ٣٤٠، اللمع في العربية: ١١٣، أسرار العربية: ٢١، اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٣٨، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤/ ٣١.

(٢٠١) الجمل في النحو: ١١٠-١١١.

(٢٠٢) ظ: رصف المباني: ٣٠٦، اللامات: ٩٠، سر صناعة الإعراب: ١/ ٤٣٠، اللمع في العربية: ١١٣، أسرار العربية: ١٣١، اللباب في علل البناء والاعراب: ١/ ٣٣٨.

(٢٠٣) رصف المباني: ٣٠٦.

(٢٠٤) اللامات: ٩١.

(٢٠٥) ظ: الأنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٤١، شرح المفصل: ٢/ ١٦، شرح ابن عقيل: ٤/ ١٣.

(٢٠٦) ظ: م. ن، معاني القرآن: ١/ ٣٠٢.

(٢٠٧) ظ: اللامات: ٨٦، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٤٢.

- (٢٠٨) ظ: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٤٥/١، أسرار العربية: ١٣١.
- (٢٠٩) رصف المباني: ٣٠٦.
- (٢١٠) ظ: سر صناعة الإعراب: ٤٣٠/١، اللمع في العربية: ٤٣٠، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٤٥/١، أسرار العربية: ١٣١، شرح ابن عقيل: ٢٦٤/٣، أوضح المسالك: ٣١/٤.
- (٢١١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٤٥/١-٣٤٧، ظ: أسرار العربية: ١٣١.
- (٢١٢) ظ: رصف المباني: ٣٠٦.
- (٢١٣) ظ: رصف المباني: ٣٠٦، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٤٤/١، أسرار العربية: ١٣١.
- (٢١٤) ظ: لسان العرب: ١٢/١٣ مادة (أمن).
- (٢١٥) ظ: رصف المباني: ٣٠٦، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٤٤/١، أسرار العربية: ١٣١.
- (٢١٦) الأنفال: ٣٢.
- (٢١٧) أسرار العربية: ١٣١، ظ: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٤٤/١.
- (٢١٨) ظ: الكتاب: ٢٥/١.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإحاطة في أخبار غرناطة: لسان الدين بن الخطيب، دار المعارف - مصر، ١٣١٩.
- أسرار العربية: عبد الرحمن بن الانباري (٥٧٧ هـ)، تح: محمد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الأصول في النحو: محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٨م.
- إعراب الجمل وأشبهه الجمل: د. شوقي المعري، ط١، دار الحارث للطباعة والنشر - دمشق، ١٩٩٧م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن الانباري (٥٧٧هـ)، ط٤، دار إحياء التراث العربي - مصر، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: عبد الله بن جمال الانصاري (٦٧١هـ)، ط٥، دار الجيل - بيروت، ١٩٧٩م.

(٦٢٦)..... المسائل الخلافية بين الفراء والمالقي في كتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني

- البرهان في علوم القرآن: محمد بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ)، تح: أبو الفضل ابراهيم، دار المعرفة - بيروت، ١٣٩١م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء محب الدين بن الحسن العكبري (٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية. (د.ت)
- الجامع لأحكام القرآن: محمد بن احمد القرطبي (٦٧١هـ)، تح: احمد بن العليم البردوني، ط٢، دار الشعب - القاهرة، ١٣٧٢هـ.
- الجمل في النحو: الخليل بن احمد الفراهيدي، تح: د. فخر الدين قباوة، ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تح: طه محسن، دار الكتب للطباعة - الموصل، ١٩٧٥م.
- حاشية الصبان: شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: تح: محمود بن الجميل، ط١، مكتبة الصفا - القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- حروف المعاني: عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (٣٤٠هـ)، تح: د. علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٤م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت، (د.ت).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: احمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، تح: احمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تح: د. حسن هندراوي، ط١، دار القلم - دمشق، ١٩٨٥م.
- الشافية في علم التصريف: جمال الدين الدويني (٦٤٦هـ)، تح: حسن احمد العثمان، ط١، المكتبة المكية - مكة المكرمة، ١٩٩٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عقيل المصري الهمداني (٦٧١هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٢، دار الفكر - دمشق، ١٩٨٥.
- شرح شذور الذهب: عبد الله بن هشام الانصاري (٧٦١هـ)، تح: عبد الغني الدقر، ط١، الشركة المتحدة للتوزيع - دمشق، ١٩٨٤م.

المسائل الخلافية بين الفراء والمالقي في كتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني.....(٦٢٧)

- شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري (٧٦١هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١١، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ)، الطباعة المنيرية - مصر، (د.ت).
- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي الأندلسي، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط٢، دار المعارف - مصر، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.
- علل الثنية: أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تح: د. صبح التميمي، ط١، المكتبة الثقافية الدينية - القاهرة، ١٩٩٢م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة: الدمشقي الشافعي (٧٦١هـ)، تح: د. حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان، ١٩٩٠م.
- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تح: د. عبد السلام هارون، ط٦، عالم الكتب - بيروت، ١٩٦٦م.
- اللامات: أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ)، تح: د. مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو الفتح محب الدين العكبري (٦١٦هـ)، تح: غازي مختار طليعات، ط١، دار الفكر - دمشق، ١٩٩٥م.
- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأفريقي المصري (٧١١هـ)، دار بيروت للطباعة، دار صادر للطباعة - بيروت، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، الهيئة المصرية للكتاب - مصر، ١٩٧٣م.
- اللمع في العربية: ابو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - بيروت، ١٩٧٢م.
- المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي، ط٢، دار الحكمة - بغداد، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن: يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ)، تح: محمد علي النجار، احمد يوسف نجاتي، ط٣، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك و محمد علي حمد، ط٦، دار الفكر - بيروت، ١٩٨٥م.
- المفصل في صناعة الإعراب: أبو القاسم الزمخشري (٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملح، ط، دار الهلال - بيروت، (د.ت).

(٦٢٨)..... المسائل الخلافية بين الفراء والمالقي في كتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني

- المقتضب: محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - مصر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: خالد بن عبد الله الأزهري (٩٠٥هـ)، تح: د. عبد الكريم مجاهد، ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٩٦م.

- نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة: احمد الطنطاوي، ط٢، دار المعارف - مصر، (د.ت).

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تح: احمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

الدراسات والبحوث المنشورة:

- آراء النحاة في كتابة (إذن): د. انس بن محمود فجال، شبكة الإمام الاجري،

www.Ajurry.com